مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٧٣٦

الأربعاء، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غاياما	(الكونغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيدة أديوسو أصمدي
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد تشافيز
	جنوب أفريقيا	السيدة كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد القحطاني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

07-49243 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، إسرائيل، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البرازيل، البرتغال، بنغلاديش، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، فييت نام، كوبا، لبنان، ماليزيا، النرويج، اليابان، اليمن، يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى هؤلاء الممثلين للاشتراك في نظر هذا البند دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد غيلرمان (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها وثيقة S/2007/514، وفيما يلي نصها:

”أتشرف بأن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يوجه الدعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستُعقد يوم الأربعاء، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقاً للنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد مايكل ويليامز، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ويليامز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد مايكل ويليامز. وحيث أن هذا هو آخر مرة يخاطب فيها السيد ويليامز المجلس بصفته المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، أود باسم الأعضاء أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد ويليامز على مساهماته في أعمال المجلس في هذا الوقت من التغيير على أرض الواقع والتطورات الهامة في عملية السلام في الشرق الأوسط. إن المعرفة والبصيرة اللتين تشاطرهما السيد ويليامز معنا كانتا موضع تقدير كبير من أعضاء

المجلس، والذين يتمنون له التوفيق في مهمته الجديدة. أعطي الكلمة الآن للسيد ويليامز.

السيد ويليامز (تكلم بالانكليزية): أكملت للتو زيارتي الأخيرة للمنطقة بصفتي منسقا خاصا، وأعود منها بتفاؤل مشوب بالحذر ولكنني مدرك للتحديات العديدة المقبلة. إن الحوار الموضوعي الناشئ بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت وجهود الإصلاح التي يبذلها رئيس الوزراء الفلسطيني فياض قد ولّدت مزيدا من الأمل. إن المشاركة المتوقعة لتوني بلير، ممثل المجموعة الرباعية، والقيام بمزيد من العمل الدبلوماسي النشط على الصعيد الإقليمي، والتحضيرات لعقد عدد من الاجتماعات الدولية الرفيعة المستوى – وعلى رأسها اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر الذي دعا إليه الرئيس – تعزز تلك الجهود. وفي الفترة القادمة، سيتعيَّن رصد ودعم العملية الدبلوماسية بصورة متأنية، وتعزيزها ببذل جهود عاجلة ومجدية واتخاذ خطوات في الميدان، إذا أُريد التغلب على العوامل العديدة التي قد تقوض الجهود.

وأود أن أتناول أولا العملية الثنائية بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت، اللذين التقيا مرة أخرى بالأمس لمدة ثلاث ساعات. وتم ذلك الاجتماع في إطار المتابعة الدقيقة لاجتماعهما في ٦ آب/أغسطس في أريحا، الذي شكّل أول زيارة لقائد إسرائيلي إلى مدينة فلسطينية في سبع سنوات. وستتواصل هذه الاجتماعات مع الاجتماع المقبل المتوقع عقده في ١٠ أيلول/سبتمبر، قبل زيارة ستقوم بها إلى المنطقة وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أبلغني الطرفان بما أجرياه من مناقشات موضوعية وتبادل للآراء بشأن مسائل الوضع النهائي، فضلا عن خطوات بناء الثقة. كما يبدو أن هناك رغبة مشتركة تستحق الثناء في التوصل إلى اتفاق أو تفاهم يمكن عرضه على الاجتماع الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر.

وبالقطع هناك اختلافات ملحوظة من حيث نقاط التركيز تتعلق بتحديد محتوى ونطاق بالضبط بما ينبغي تحقيقه. وللوفاء بالتوقعات، أعتقد أنه سيتعين تسريع وتيرة المحادثات للتوصل إلى اتفاقات ملموسة على مسائل الوضع النهائي وخطوات التنفيذ. وبالنظر إلى حساسية هذه المسائل وضيق الوقت وحجم العمل المطلوب القيام به، لن يكون الأمر يسيرا. غير أنني أرى أنه يمكن تحقيق ذلك بالإرادة السياسية والعمل الداعم في الميدان.

أما في ما يتعلق بالحالة في الضفة الغربية، فالسلطة الفلسطينية، تحت قيادة رئيس الوزراء سلام فياض، بدأت في تنفيذ الإصلاحات وبرنامج أمني جاد. وشرعت حكومة السلطة الفلسطينية في اتخاذ تدابير للتخلص من العمالة الزائدة وإنهاء الاستئجار غير الضروري في الوزارات. كما أنها تُعِدّ خطة طوارئ معنية بالنفقات العامة الفورية، بينما تشرع في مشاورات واسعة النطاق لوضع إطار للنفقات على الأمد المتوسط للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٠.

أما في ما يتعلق بالأمن، فقد شكلت موافقة إسرائيل على عدم متابعة عدد من المقاتلين المطلوبين إذا سلموا أسلحتهم والتحقوا بمكاتب السلطة الفلسطينية أول مثال هام على التعاون الأمني. كما أود أن أشيد بعمل قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في جنين، التي قامت مؤخرا بإنقاذ جندي من قوات الدفاع الإسرائيلية من عصابة بعد أن دخل المدينة خطأً.

وعلى الطرفين احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها، والانتقال إلى مزيد من التعاون يفضي إلى إنهاء مبكر للتوغلات الإسرائيلية ونشر أفراد أمن تابعين للسلطة الفلسطينية يتمتعون بالمصداقية في شوارع مدن من قبيل نابلس. كما أن الإفراج عن مزيد من الأسرى سيعزز الخطوة الأولى الهامة التي اتخذها بالفعل رئيس الوزراء أولمرت في ذلك الصدد.

ويشكل التخفيف من حالات الإغلاق شرطا عاجلا آخر. فعلى الرغم مما لإسرائيل من شواغل مشروعة، فالعقبات البالغ عددها ٥٣٢ في الضفة الغربية ما زالت تقيِّد حركة الفلسطينيين وتحول دون قيام نشاط اقتصادي طبيعي. وحرية الحركة أساسية في أي اقتصاد. وفي سياق التعاون الأمني الحقيقي والتمكين السياسي، من الحيوي لإسرائيل أن تخفف من حالات الإغلاق في الضفة الغربية. كما يساورني قلق إزاء تقارير وكالات الأمم المتحدة عن تزايد المصاعب المتعلقة بوصول الموظفين.

واسمحوا لي أن أتكلم الآن عن غزة. فما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء الآثار السياسية، والمؤسسية، والاجتماعية والاقتصادية لاستمرار الانقسام بين غزة والضفة الغربية. وقد أكد لي الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض بقاءهما ملتزمين بإعادة إدماج غزة تحت السلطة الشرعية للسلطة الفلسطينية. وأرحب بذلك الموقف الواضح. وما زالت حماس، بدورها، تطالب بالحوار. غير أن إحراز التقدم سيبقى بعيد المنال، في غياب خطوات تشير إلى قبول حماس إقالة الرئيس عباس للسيد هنية كرئيس للوزراء في ١٥ حزيران/يونيه، أو استعدادها لعكس مسار أعمالها.

وعلى الرغم من تحقيق شيء من النظام في شوارع غزة، فأعمال حماس تتم خارج إطار سيادة القانون ومؤسسات السلطة الفلسطينية، مما يثير القلق إزاء احترام حقوق الإنسان ومستقبل التنمية في غزة. وتقوم حماس بتجنيد المتطوعين واستخدام المنظمات الخيرية في جهود لتوفير بعض الخدمات، بما أن أغلبية موظفي السلطة الفلسطينية لا يلتحقون بعملهم بسبب النزاع بشأن تحديد السلطة التي يعملون تحت إمرتها.

وما زالت حماس تفرض سيطرتها العسكرية على قطاع غزة، بما في ذلك من خلال إنشاء جهاز جديد للأمن، وقوة ساحلية، وقوة أمن نسائية، وقوة للأمن الداخلي. وهناك تقارير عن تزايد الاعتقالات والمواجهات مع فصائل سياسية أخرى. ولدى جماعات من المجتمع المدني الفلسطيني مزاعم موثقة بشأن ارتكاب مقاتلي حماس لمضايقات ضد الصحفيين، واعتقالات تعسفية، والتعذيب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

وما زالت السلطة الفلسطينية تدفع مرتبات القطاع العام في غزة. وبفضل جهود السلطة الفلسطينية، وإسرائيل، والأمم المتحدة، تصل إمدادات الأغذية والأدوية عن طريق معبرين حدوديين، وهما، صوفا وكريم شالوم، ومن خلال صلة وصل في معبر كارني. وبالأمس، ولأول مرة خلال شهرين، تم تصدير البطاطس عن طريق كريم شالوم. وعلى الرغم من التوقف المؤقت للدعم في وقت سابق من هذا الشهر، بسبب الشواغل إزاء تحويل وجهة الموارد، فإن المفوضية الأوروبية استأنفت تسديد الدفعات لتيسير وصول شحنات الوقود إلى غزة بغية توليد الكهرباء على الصعيد المحلي.

غير أن تلك التدابير غير كافية لمنع حدوث تدهور مقلق على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في غزة. ومما يشكل مصادر قلق بالغ ندرة بعض السلع الأساسية، وعدم استقرار الأسعار، وتراكم النفايات بسبب إضراب البلديات، والأهم من ذلك كله، إغلاق الصناعة على نطاق واسع. فالمعبر التجاري الأساسي لكارني مغلق الآن لما يزيد عن شهرين، منذ أن أدى تولي حماس زمام الأمور إلى استبعاد موظفين أمنيين مدربين تابعين للسلطة الفلسطينية من الجانب الفلسطيني. و لم يتسن استيراد المواد الخام أو تصدير السلع التجارية عن طريق كارني. ونتيجة لذلك، أغلقت ٨٥ في المائة من شركات التصنيع وتوقفت ٩٥ في المائة من مشاريع البناء الخاصة – مما يشكل خسارة قيمتها ١٦٠ مليون دولار، فضلا عن ٢١٣ مليون دولار في مشاريع للأمم المتحدة. وقد فقد ما يناهز ٠٠٠ ٧٠ عامل وظائفهم.

وما زالت الأمم المتحدة تواصل بمعية آخرين الجهود لإيجاد صيغة قد تؤدي إلى إعادة فتح كارني بصورة مبكرة. وتسترشد سياسة الأمم المتحدة في ذلك الصدد بثلاثة شواغل: أولا، ينبغي ألا يخضع شعب غزة لعقوبة جماعية؛ وثانيا، لن يؤدي إلحاق مزيد من الأضرار بالنسيج الاقتصادي والاجتماعي لغزة إلا إلى زيادة الاعتماد على المساعدات وتأجيج التطرف؛ وثالثا، لابد من اتساق جميع الخطوات المتخذة مع الهدف المتمثل في إعادة توحيد الأرض الفلسطينية المحتلة تحت قيادة السلطة الفلسطينية. وأدعو إلى تعاون جميع الأطراف للعمل على إعادة فتح معبر كارني.

وقد تواصل العنف الإسرائيلي - الفلسطيني هذا الشهر، مما أودى بحياة ٥١ فلسطينيا، وإصابة ١٤٥ آخرين و ١٣ إسرائيليا بجراح. كما قتل ١٨ فلسطينيا وجرح ٨٨ في عنف داخلي. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى ثلاثة جوانب لهذا العنف.

أولا، أطلق المقاتلون الفلسطينيون، بمن فيهم حماس، ٨٣ صاروخا و ٨٩ قذيفة على إسرائيل من غزة. وضربت مدرسة وروض للأطفال في سدروت، وكان من بين الجرحى طفل رضيع. كما كانت هناك عدة هجمات بتلك الأسلحة على المعابر بين إسرائيل وقطاع غزة. وأنا أدين تلك الهجمات على المدنيين و نقاط العبور التي يستخدمها المدنيون وعمال المساعدة الذين يسعون إلى مساعدة شعب غزة. وتشكل التقارير عن استمرار تهريب الأسلحة والمواد إلى غزة من مصر مصدرا آخر للقلق. وفي ٢٥ آب/أغسطس، تسلق مقاتلان فلسطينيان الجدار بين إسرائيل وغزة وأطلقا النار على مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية قبل أن يلقيا مصرعهما بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية.

ثانيا، قتل خمسة أطفال فلسطينيين وجرح ٢٣ شخصا آخر كانوا ضمن الذين أصيبوا جراء عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الآونة الأخيرة. كما توفيت امرأة فلسطينية نتيجة سكتة قلبية أثناء انتظارها في إحدى نقاط التفتيش لنقلها إلى المستشفى. وأذكِّر إسرائيل بالتزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين بمقتضى القانون الإنساني الدولي وبضرورة اتخاذ تدابير أكثر جدية للمساءلة كما يطالب بذلك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

ثالثا، أود أن أعرب عن عميق قلقي إزاء الأعمال غير القانونية التي قام بها بعض المستوطنين الإسرائيليين فأصابوا بجراح ثمانية فلسطينيين بينهم موظف في الأمم المتحدة خلال أعمال عنف قاموا بها الشهر الماضي. وقد جرت مواجهات بين المستوطنين اليهود وأفراد من جهاز الأمن الإسرائيلي في الخليل. وجرح ١٨ من أفراد الأمن الإسرائيلي و ١٢ من المستوطنين خلال عملية إخلاء مبنى في سوق المدينة القديمة بعد أن رفض المستوطنون الانصياع لأوامر الحكومة. كما جرح ثلاثة مستوطنين أيضا قذفهم فلسطينيون بالحجارة. وألاحظ أيضا عدم إحراز أي تقدم بشأن إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف غيلاد شاليط وأدعو الأطراف كافة إلى أن تتعاون مع مصر في مسعاها لحل هذه المشكلة ومشكلة عدد من السجناء الفلسطينيين.

كذلك أشعر بقلق عميق إزاء استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية. ويؤسفني القول إنه ليس هناك أي جهد جاد أو خطوة جادة نحو إزالة ما يربو على ١٠٠ مخفر أمامي أو منع تمدد المستوطنات. وفي هذا الصدد، فإن قيام إسرائيل بخطوات نحو تنفيذ التزاماتها النابعة من خريطة الطريق أمر حاسم حتى لا تفقد العملية الدبلوماسية مصداقيتها بعد انطلاقها من جديد. فاستمرار النشاط الاستيطاني يقوض الأمل في وجود دولة فلسطينية متصلة الأطراف. كذلك

تسبب المستوطنات والبنى التحتية المرتبطة بها مصاعب جمة للشعب الفلسطيني كما ورد بالتفصيل في تقرير سيقدمه قريبا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

لقد تطرقت إلى العملية الثنائية والتحديات العظيمة على أرض الواقع، وأعود الآن إلى الجهود الدبلوماسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

في أعقاب الزيارة التي قام بها إلى إسرائيل في نهاية تموز/يوليه وزيرا خارجية مصر والأردن، بصفتهما مبعوثين من لجنة جامعة الدول العربية المعنية بمبادرة السلام العربية، اجتمع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في ٣٠ تموز/يوليه وطالبوا بأن يكون المؤتمر الدولي القادم في تشرين الثاني/نوفمبر ذا صفة جامعة. وقد تبادل الأمين العام مؤخرا الآراء حول هذه المسائل مع وزير خارجية المملكة العربية السعودية، صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل. ويرى الأمين العام ضرورة تأمين أوسع مشاركة ممكنة من العالم العربي في هذا الاجتماع الدولي، وسيبذل قصارى جهده لتحقيق ذلك.

وفي هذا السياق، ألاحظ أيضا الالتزام السوري المتواصل بمبادرة السلام العربية. كما أرحب بالتأكيدات من قبل القيادتين الإسرائيلية والسورية بعدم نيتهما الشروع في أي عملية صراع بينهما رغم المناورات العسكرية وحشد القوات على الجانبين وتكهنات وسائط الإعلام حول التوترات المتصاعدة.

وسيقوم الأمين العام باستضافة اجتماع لشركائه في المجموعة الرباعية يُعقد هنا في مقر الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر، ثم في أعقاب ذلك يقيم هو وأعضاء المجموعة الرباعية مأدبة إفطار لأعضاء لجنة الجامعة العربية لمتابعة مبادرة السلام العربية. وسيكون كل ذلك مفيدا لاستعراض الجهود الثنائية الحالية وللإعداد للمؤتمر الدولي المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي اليوم التالي، أي ٢٤ أيلول/سبتمبر، تجتمع لجنة الاتصال المخصصة هنا في الأمم المتحدة على المستوى الوزاري. ويحدونا الأمل أن يؤكد ذلك الاجتماع من جديد دعم المجتمع الدولي لبرنامج حكومة السلطة الفلسطينية. كما سيكون الاجتماع خطوة هامة في الطريق إلى مؤتمر المانحين المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر.

وسيشارك ممثل المجموعة الرباعية، توني بلير، في اجتماعي الرباعية ولجنة الاتصال المخصصة، مما سيتيح له الفرصة ليطلع الشركاء الدوليين على برنامج عمله للفترة القادمة لدعم عملية الإصلاح الفلسطينية وتنشيط الاقتصاد. ويجري الآن تجهيز مكتب السيد بلير وتشكيل الفريق العامل معه في القدس حيث يُتوقع وصوله في ٤ أيلول/سبتمبر في ثاني زيارة له. وتتضافر جهود عدة مكاتب وإدارات تابعة للأمم المتحدة لوضع اللمسات الأخيرة للإدارة المالية والدعم الأمني الذي سيُقدم للسيد بلير في مهمته.

في لبنان يستمر الشلل السياسي المستحكم بالبلد منذ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. كما تستمر المبادرات الدولية سعيا إلى تيسير الحوار بين اللبنانيين ومعالجة الأسباب التي أدت إلى حالة الجمود هذه. بيد أن مواقف الأطراف ظلت على ما هي عليه و لم يطرأ عليها أي تغيير ملموس. وفي هذا الصدد، أحيي هنا الجهود التي بذلتها حديثا فرنسا على وجه الخصوص.

وتتجه الأنظار الآن إلى الانتخابات الرئاسية. وقد شرع رئيس البرلمان في إجراء مشاورات دستورية تدل على اقتراب العملية الرسمية التي ستتيح للبنانين اختيار رئيسهم القادم. ويحدو الأمين العام الأمل في أن يحقق اللبنانيون توافقا حول هذا الأمر الهام. ويؤيد رغبة اللبنانيين الواضحة في إجراء الانتخابات الرئاسية المنصوص عليها في الدستور، وهو أمر من شأنه أن يخرج هذا البلد من الطريق السياسي المسدود الذي علق فيه.

كذلك نلاحظ أن الانتخابات البرلمانية الفرعية قد أُجريت في ٥ آب/أغسطس في جو مشحون بالتوتر ولكنه مع ذلك اتسم بالانضباط، وذلك لملء المقعدين اللذين شغرا بسبب عمليتي الاغتيال اللتين راح ضحيتهما كل من بيار جميل ووليد عيدو.

أما في شمال لبنان، فقد دخلت المواجهة بين القوات المسلحة اللبنانية ومقاتلي فتح الإسلام في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين أسبوعها الخامس عشر. وتفيد الأرقام الرسمية أن ١٤١ جنديا قتلوا وجرح مئات آخرون منذ اندلاع القتال في أيار/مايو. و لم يعرف بعد بشكل دقيق حجم الخسائر في الأرواح وسط السكان المدنيين. وقد ظل مقاتلو فتح الإسلام على رفضهم للنداءات التي وجهها إليهم الجيش بالاستسلام. هذا وقد قام الجيش في الأسبوع الماضي بإخلاء ما تبقى من أسر مقاتلي فتح الإسلام.

وعملت الأمم المتحدة في تعاون وثيق مع السلطات اللبنانية لرسم استراتيجية لدعم خطط الحكومة بشأن إعادة إعمار مخيم نهر البارد في مرحلة ما بعد الصراع وتقديم المساعدة لحوالى ٣٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني شردهم القتال. وعلى السلطات اللبنانية والجهات المانحة أن تنسق بين أعمالها في هذا المجال سعيا إلى تقديم العون الفعال.

أما في جنوب لبنان، فقد استمر الوضع على هدوئه كما سجلت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية انخفاضا طفيفا في منطقة الخط الأزرق، حيث بلغ عدد الطلعات ١٧٠ منذ آخر إحاطة إعلامية للمجلس في هذا الشأن. ويبقى أن استمرار عمليات التحليق لا يزال يشكل انتهاكا مستمرا في المنطقة.

ورغم تناقص عدد الحوادث الناجمة عن الألغام والذخائر غير المنفجرة في الأشهر الأخيرة، وهو أمر يدعو إلى الارتياح، إلا أن المآسي لا تزال مستمرة. ففي ٢٣ آب/أغسطس قتل أحد العاملين بمنظمة غير حكومية بينما كان عاكفا على تنظيف موقع توجد فيه قنبلة عنقودية كما جرح في نفس الحادث ٤ اختصاصين مدنيين في إزالة الألغام وأحد المشرفين. وحتى هذه اللحظة فقد ٢٢ لبنانيا أرواحهم نتيجة للذخائر غير المنفجرة المتناثرة على مسافات طويلة في الجنوب اللبناني.

وفي الوقت الذي تواصل الأمم المتحدة جهودها لإزالة الألغام ميدانيا، تبرز الحاجة إلى توفير المعلومات الخاصة بمواقع إلقاء الذخائر العنقودية لتيسير عمليات تطهير حقول الألغام والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون. ويجدد الأمين العام نداءه لإسرائيل على إثر اتخاذ القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧) لتقديم البيانات الخاصة بهذه المواقع.

واسمحوا لي في ختام كلامي أن أقول إنه من غير المقبول أن نفشل مرة أخرى في جهودنا لإحياء عملية السلام بين العرب وإسرائيل. هناك أمل الآن غاب لحوالى سبع سنوات وسيكون لأي نكسة في هذه المرحلة عواقب وخيمة. وكذلك لا يجب أن نقبل تعطيل التقدم الذي أحرز في لبنان خلال العام الماضي بسبب مآزق سياسية داخلية أو بسبب الرافضين لسيادة لبنان ووحدته. وفي كلا الميدانين فإن التزام المجتمع الدولي لا بد أن يكون قويا وهادفا بحيث يدفع إلى الأمام بعملية تنفيذ قرارات هذا المجلس.

وسوف تفوتني فرصة المساهمة في تحقيق هذه الأهداف بصفتي منسق الأمم المتحدة ومستشار الأمين العام الخاص، وهو الدور الذي أضطلع به منذ اندلاع حرب لبنان في الصيف الماضي. وأود أن أشكر الأمين العام وسلفه على إعطائي هذه الفرصة، وأن أشيد بالروح المهنية والالتزام اللذين يتحلى بهما زملائي في مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وهنا في نيويورك. أتمنى لهم كل خير وأتطلع إلى التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة من موقعي الجديد في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ويليامز على إحاطته الإعلامية. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكر كل المتكلمين بألا تزيد بياناهم على خمس دقائق كي يتسنى للمجلس الاضطلاع بأعماله بصورة سريعة. والرجاء من الوفود التي لديها كلمات طويلة أن تعمم النص المكتوب وأن تلقي صيغة مختصرة عند التكلم في المجلس.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أنضم إليكم في الثناء على العمل المتميز الذي قام به مايكل ويليامز. لقد قدم نموذجا رائعا للموظفين المدنيين الدوليين، الذين يعملون بالنيابة عن الأمانة العامة ومن خلالها باسم المجتمع الدولي، حيث أظهر مرة أخرى، كما فعل اليوم، مدى قدرته ومهنيته في الطريقة التي تعامل بها مع هذه المسألة المعقدة جدا،حيث أسدى لنا نصيحة متوازنة وبنَّاءة يسرت مسؤوليتنا عن ضمان تعزيز السلم والأمن الدوليين. وسوف نفتقده ونتمنى له كل النجاح والتوفيق في مساعيه في المستقبل.

في ١٦ تموز/يوليه، دعا الرئيس بوش إلى عقد اجتماع دولي هذا الخريف للدول التي تؤيد الحل على أساس قيام دولتين، والتي تنبذ العنف وتعترف بحق إسرائيل في البقاء والتي تلتزم بكل الاتفاقات السابقة المبرمة بين الأطراف. إن هذا الاجتماع بشأن حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قائم على إنشاء دولتين سوف يكون الهدف منه دعم المناقشات والمفاوضات الجارية بين الطرفين وتحقيق تقدم ملموس في مسار السلام وبناء الدولة الفلسطينية ووضع حد للصراع. ونحن نعتقد أن حكومة الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض يمكن أن تكون شريكا في السلام. ولقد أقر المجتمع الدولي بذلك ويستجيب الآن بإعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع السلطة الفلسطينية. وكما قال الرئيس بوش، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل مع السلطة الفلسطينية لوضع أساس اقتصادي ومؤسسي متين لدولة فلسطينية مستقبلية.

ومن هذا المنطلق، قامت وزيرة الخارجية رايس ورئيس الوزراء سلام فياض بالتوقيع على صفقة من المساعدات بقيمة ٨٠ مليون دولار بهدف دعم الجهود المبذولة لإصلاح قوات الأمن الفلسطينية وجعلها أكثر احترافا. ويضفي الاتفاق الإطاري هذا الطابع الرسمي على نية الولايات المتحدة تقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية بغية النهوض بالقانون والنظام عن طريق تعزيز إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني. ونعتقد أن القدرة على توفير الأمن للسكان هي المسؤولية الأساسية لأي حكومة عاملة. ويجب أن تكون سيادة القانون والأمن الأساس لأي حكومة فلسطينية ناجحة.

ونحن نعتقد أن صفقة الدعم هذه سوف تساعد في تحسين قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق الأمن للشعب الفلسطيني ومحاربة الإرهاب وبناء الثقة بين الأطراف، والمساعدة في نهاية المطاف على تلبية الاحتياجات الأمنية للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

ولقد عملت الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية معا وعن كثب على تصميم هذا البرنامج وسوف تواصلان التعاون على تنفيذه. وجاءت صفقة المساعدة الأمنية إلى جانب ما يزيد على أكثر من ١٩٠ مليون دولار قدمتها الولايات المتحدة مساعدة لحكومة عباس – فياض هذا العام. ونحن نشجع الأطراف الأخرى، لا سيما الأطراف الإقليمية، على تقديم دعم إضافي في هذا الوقت الحرج.

وما زلنا ندعو الفلسطينيين إلى نبذ الإرهاب وندعو حكومة السلطة الفلسطينية إلى اعتقال الإرهابيين ومصادرة الأسلحة غير القانونية ومكافحة الفساد. وما زلنا نشعر ببالغ القلق من مواصلة الاحتلال غير القانوني لقطاع غزة من قبل

حماس ومواقفها المتعنتة، بما في ذلك التحركات الأخيرة التي قامت بها لقمع حرية التعبير هناك.

إننا جد قلقون من منح حماس ملاذا آمنا لزميلاتها من المنظمات الإرهابية في غزة، وندين بأقوى العبارات استمرار الأعمال الإرهابية مثل عمليات إطلاق الصواريخ المتكررة بدون تمييز من غزة على المدنيين في إسرائيل.

ونرحب بالاجتماعين اللذين عقدا في ٧ و ٢٨ آب/أغسطس بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس، وهما الاجتماع الثاني والثالث منذ أواخر حزيران/يونيه. ونؤيد بقوة الحوار المباشر بين الطرفين. وما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع إسرائيل والفلسطينيين، بشأن معالجة القضايا اليومية التي تؤثر على حياة الإسرائيليين والفلسطينيين وكذلك على الأفق السياسي الخاص بالدولة الفلسطينية. ولقد قلنا دائما إن الحوار الثنائي بين الطرفين هو المفتاح لتحقيق رؤيا الدولتين. وسوف نواصل العمل مع الطرفين والمجتمع الدولي لتحقيق ذلك الغرض.

إن تطوير اقتصاد ومؤسسات فلسطينية قابلة للبقاء يبقى هاما لتحقيق النجاح والرفاه في دولة فلسطينية مستقبلية. وتتطلع الولايات المتحدة إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في نيويورك الشهر القادم وإلى اجتماع المجموعة الرباعية حيث نتوقع الاستماع عن رحلة طوني بلير ممثل المجموعة الرباعية إلى المنطقة وتوصياته بشأن جدول الأعمال الاقتصادي والمؤسسي. ونتطلع إلى مواصلة التنسيق والتعاون مع الفلسطينيين والمجتمع الدولي وممثل المجموعة الرباعية طوني بلير وذلك لوضع الأسس لرؤيا الرئيس بوش المتمثلة في قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

أما بالنسبة إلى الحالة في لبنان، فاسمحوا لي بأن أشير بإيجاز إلى ترحيبنا بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لمدة سنة. وما زلنا ملتزمين بلبنان ذي السيادة والديمقراطية والرخاء، وسوف نواصل المطالبة بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان، بما في ذلك القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي الوقت الذي نثني على العمل الذي تقوم به اليونيفيل في جنوب لبنان، ما زلنا نشعر ببالغ القلق من التقارير المتواصلة بشأن الاختراقات المتواصلة للحظر على الأسلحة على امتداد الحدود السورية اللبنانية، وندعو جميع الدول، لا سيما سورية وإيران، إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وإننا نرفض الإخفاق المستمر في نزع سلاح المليشيات. وهذه المسائل، إلى جانب مصير الجنديين الإسرائيليين المختطفين، يجب معالجتها إذا أردنا لجهود السلام أن تتكلل بالنجاح.

ونحن نثني على الانتخابات البرلمانية الفرعية السلمية والشفافة التي أجريت في لبنان هذا الشهر، ونتقدم بالتهاني إلى الفائزين والشعب اللبناني على هذه العملية. ونتطلع إلى انتخابات رئاسية مماثلة حرة ونزيهة وسلمية هذا الخريف، وهي الانتخابات التي سوف تجري وفقا لدستور لبنان وفي منأى عن التدخل الأجنبي.

السيدة أصمدي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أعرب عن تقدير وفد بلدي للسيد ويليامز على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن المسألة المعروضة علينا. إن إندونيسيا تعتبر الوضع في الشرق الأوسط من أهم مسائل السلام والأمن التي لم نجد لها حلا في عالم اليوم.

إن الصراعات في التاريخ البشري لها بداياتها ونهاياتها. والحرب التي أدت إلى ولادة نظام دول ويستفاليا قد وضعت أوزارها في ثلاثين سنة. انتهت الحرب العالمية الأولى في أربع سنوات والحرب العالمية الثانية في ست

سنوات. ومعظم الصراعات في المناطق الأخرى، مثل البلقان وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، قد انتهت.

لكن الصراع في الشرق الأوسط ما زال مستمرا منذ النصف الثاني من الأربعينات دون أن تكون هناك أي مؤشرات واضحة إلى وضع حد له بصورة نهائية. وقد جعلت التطورات على الأرض هذا الصراع واحدا من أكثر الصراعات تقلبا واستمرارا. وسيبقى الصراع في الشرق الأوسط دون حل، إذا لم تتجاوز جميع الأطراف المعنية الجهود العادية التي تبذلها للعثور على حل ممكن لهذا الصراع. ولا يوجد هناك وقت أفضل من الآن للتحرك صوب حل الصراع العربي - الإسرائيلي والتوسط من أجل السلام.

إن الطفرة الحالية في الدبلوماسية على المستويات المختلفة للبدء بعملية السلام تطور يستحق الترحيب. وسلسلة اجتماعات المجموعة الرباعية قد مهدت الطريق للقيام بدور أكبر. وفي رأينا، تحتاج جميع الأطراف المعنية إلى الانخراط في عملية سياسية مجدية وشاملة تؤدي إلى توافق في الآراء بين الأطراف.

إن استئناف الاجتماعات الثنائية بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت في ٦ آب/أغسطس أمر مشجع أيضا. ولكن وفد بلدي يعتقد أن الاجتماع لن يكون ذا مغزى ما لم يكن لدى إسرائيل التزام حقيقي بالمناقشة وبالمسائل الأساسية الأربع، وأعني مصير اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا أو اضطروا إلى الفرار من منازلهم؛ ووضع القدس؛ وحدود الدولة الفلسطينية؛ وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

ويمكن أن يكون الدور النشط للجامعة العربية مفيدا على أكثر من صعيد، بما في ذلك إضفاء طابع الشرعية على الجهد وإعطائه منظورا إقليميا. وقد شهدنا مثل هذا النجاح في إضفاء طابع الشرعية في مناطق أخرى. ويمكن للترتيبات الإقليمية أن تكون مكملة بقوة لأنشطة الأمم المتحدة ذاتها وينبغي تشجيعها.

إن مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ التي دعت إليها جامعة الدول العربية هي مبادرة سلام منطلقة من المنطقة وتستحق دعمنا. وهذه المبادرة تستفيد من كونها تمثل موقفا عربيا مشتركا والتزاما بالتعاون من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. ونحن نشجع على إنشاء لجنة خاصة مؤلفة من الدول الأعضاء المعنية وأمين عام جامعة الدول العربية، وفقا للاقتراح الوارد في وثيقة مبادرة السلام العربية. وندعم جهود المبادرة للحصول على تعاون مجلس الأمن والمجموعة الرباعية والأطراف المعنية الأخرى.

إن السلام في فلسطين ما زال بعيدا عن الواقع. فالسلم المستدام في هذا البلد لا يمكن أن يتحقق بدون وحدة الفلسطينيين. وإن الانقسام والتجزئة الداخليين يهددان مفهوم الدولة الفلسطينية ذات السيادة والمستقلة وهما يضعفان الجهود المنسقة لتحقيق هذه الفكرة. وبالتالي، نعتقد أن الحوار بين فتح وحماس أمر حيوي من أجل المضي قدما وينبغي أن يولى أهمية قصوى.

والدعم والمساعدة المقدمان لفلسطين من المجتمع الدولي لا ينبغي أن يعززا الانقسام السياسي القائم بين الفلسطينيين، بل ينبغي أن يشجعا الوحدة فيما بينهم. وكل جهد لمساعدة فصيل واحد على حساب الفصائل الأخرى سيؤدي إلى خلق المزيد من الصعوبات للفلسطينيين ولفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة.

ووفد بلدي يتشاطر الرأي القائل إن أهالي غزة لا ينبغي أن يعاقبوا بسبب سيطرة حماس على السلطة. فالفلسطينيون في غزة جزء من شعب فلسطيني واحد يتوق إلى إقامة دولة ديمقراطية مسالمة. ونعتقد كذلك أن إجراءات المجتمع الدولي من أجل فلسطين لا ينبغي أن تقوم على أساس

التكلفة الإنسانية فحسب، بل أيضا على مبادئ تعزيز السلام والوحدة.

إن انتهاء الصراع بين حماس وفتح في غزة أمر يثلج الصدور. ولكن إندونيسيا ما زالت تشعر بالقلق البالغ إزاء تفاقم الحالة الإنسانية في غزة. وقد أصبحت منطقتها معزولة سياسيا واقتصاديا بشكل متزايد وأدى الحصار الذي تفرضه إسرائيل إلى توقف التجارة بشكل مفاجئ. وكما أفادت التقارير، فإن أكثر من ٩٠ في المائة من المصانع أغلقت أبوابها في غزة وخسر ٠٠٠ ٧٠ شخص وظائفهم لأن شحنات المواد الخام لم تعد تدخل القطاع.

وهناك بعض العناصر التي يمكن، في رأينا، أن تتطور وتصبح أعمال عنف وصراع، ولا ينبغي لنا أن نسمح للحالة بأن تستمر في التفاقم. ويعتمد السكان على الدعم الدائم للأمم المتحدة وينبغي لنا أن نستمر في تقديمه بينما نعمل في الوقت نفسه مع أطراف الصراع من أجل إيجاد تسوية سياسية مقبولة في أسرع وقت ممكن.

إن العبء الذي يتحمله الفلسطينيون الآن يزداد ثقلا بسبب الاقتحامات المستمرة التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية في المدن والأحياء في كل أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وإندونيسيا تشجب بشدة كل تلك الأعمال اللاإنسانية وغير القانونية التي تشكل خرقا خطيرا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بلبنان، فإن الوحدة هي الجانب الأساسي لتحقيق السلام المستدام في البلد. ومن هذا المنطلق، تؤيد إندونيسيا بالكامل مبادرة فرنسا باستضافة الحوار اللبناني ومتابعته. ونحن نشجع حكومة لبنان وكل الأطراف المعنية على مضاعفة الجهود من أجل النهوض بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية. وفي رأينا أن مزيجا من الصدق من جانب المجتمع الدولي لمساعدة لبنان ومن الالتزام القوي من جميع الأطراف في البلد بالحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية أمر أساسي من أجل تحقيق السلام والاستقرار والوحدة في البلد.

إن الغزو الإسرائيلي للبنان قبل عام لم يجلب الدمار المادي والخسائر في الأرواح بين اللبنانيين فحسب، بل شكل أيضا خطرا على الأمن والاستقرار في جنوب لبنان ومناطق أخرى. وكان رد مجلس الأمن على ذلك الاجتياح حازما من خلال تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وتوسيع ولايتها باتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويسجل وفد بلدي أنه بعد انقضاء عام واحد على انتشار القوة، فإنها لم توفر للبنانيين فرصة إعادة البناء وعودة الحياة اليومية إلى مجراها الطبيعي فحسب، بل ساعدت أيضا على تهيئة بيئة استراتيجية عسكرية وأمنية جديدة في جنوب لبنان.

وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي القوة الطليعية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونحن نعتقد أن هذه القوة وحدها هي المخولة برصد امتثال كل الأطراف المعنية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونعتقد كذلك أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة ينبغي أن توفر لها القدرة لردع التحديات والرد عليها، تلك التحديات التي يمكن أن تقوض القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك الانتهاكات اليومية للمجال الجوي اللبناني من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية التي تتناقض مع روح ونص القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونحن ما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار وجود الذخائر غير المنفجرة في جنوب لبنان التي استخدمتها إسرائيل خلال حرب الصيف الماضي. وفي هذا الصدد، تود إندونيسيا أن تنضم إلى الأمين العام في النداء الذي أطلقه وحث به حكومة إسرائيل على تقديم خريطة الذخائر غير المنفجرة إلى الأمم المتحدة في أسرع وقت ممكن. ووقف إطلاق النار الدائم كما نص عليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ما زال بعيد المنال. ودور قوة الأمم المتحدة المؤقتة

في لبنان في رصد وقف الأعمال العدائية وتحقيق وقف إطلاق النار الدائم ما زال أساسيا.

إن الصراع في الشرق الأوسط ما فتئ مستمرا لفترة طال أمدها. وأصبحت الحاجة ماسة إلى إيجاد تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة. وحكومة إندونيسيا ملتزمة بالمساعدة على تحقيق نهاية لهذا الصراع المرير والطويل، الذي كان مصدرا لمعاناة الأطراف لفترة طالت أكثر مما ينبغي.

ويحدونا الأمل أن تتضاعف الجهود المتعددة الأطراف، بما فيها جهود مجلس الأمن والمجموعة الرباعية والجامعة العربية، بحيث تسهم في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وكذلك مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

السيد القحطاني (قطر): أود بادئ ذي بدء أن أتوجه بالشكر لكم على عقد اجتماع الإحاطة الإعلامية الشهري هذا الصباح لمناقشة بند الحالة في الشرق الأوسط، وللسيد مايكل ويليامز، منسق عملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام، على تقديم إحاطته الإعلامية الأخيرة للمجلس. ونتمنى له التوفيق والنجاح في عمله الجديد.

ما زالت قضية الشرق الأوسط إحدى أقدم القضايا وأهمها التي يتعامل معها مجلسنا هذا والتي يُنظر فيها بصورة مستمرة ومنتظمة، ولكن ما تتسم به تلك القضية على الدوام هو التقدم الضئيل الذي تشهده العملية السلمية. أما العنف فإنه لا يشهد جمودا على الإطلاق بل يستمر توالي ورود الأخبار المؤسفة من تلك المنطقة.

وفي الشهر الماضي استمرت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالقيام بممارساتها اللاقانونية واللاإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلين، مما تسبب بمقتل العديد من المواطنين المدنيين والأطفال العُزَّل مما يعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وعلى وجه التحديد، يعد ذلك خرقا واضحا ولا لبس فيه للأحكام ذات الصلة من اتفاقيات جنيف.

إن حق إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها لا يقتضي اللجوء إلى هذه الممارسات المفرطة، غير القانونية وغير الإنسانية، كما أن تلك الممارسات لا تؤدي إلا إلى تقويض فرص استمرار العملية السلمية، ويساهم في زيادة الاحتقان في العالمين العربي والإسلامي مما يهيئ بيئة تساعد على تفشي العنف.

منذ أشهر تستمر الحكومة الإسرائيلية بانتهاك حُرمة الحرم القدسي الشريف في القدس الشرقية والسماح بالقيام بأعمال حفر وهدم بجانب الجدار الغربي للحرم. وبغض النظر عن المبررات الواهية التي تسوقها الحكومة الإسرائيلية للقيام بتلك الحفريات، فإنها تعد جزءا من نمط من الإجراءات التي ترتكبها إسرائيل بهدف تغيير المركز القانوني لمدينة القدس المحتلة ولبنيتها الديمغرافية ولمعالمها الدينية والتاريخية. وإن تلك التدابير والإجراءات إجراءات لا قانونية وباطلة كما أكد مجلس الأمن والجمعية العامة مرارا على ذلك، وهو ما يبدو جليا في القرار ٤٦٥ (١٩٨٠).

إن الخلافات الأخيرة التي حدثت بين الأشقاء في فلسطين أمر يدعو للأسف، وكلنا ثقة بأنه لن يستمر، وفي الوقت نفسه فإننا نؤكد على أن الوفاق الوطني الفلسطيني هو من مصلحة الجميع. ومن ناحية أخرى فإنه من غير المقبول أن يتم استغلال ما يجري في غزة من قِبَل إسرائيل كذريعة لفرض حصار ظالم على القطاع وحظر اقتصادي عليه مما يضر بجميع سكانه الأبرياء، وقد أصبحت غزة عبارة عن سجن كبير يعاني فيها السكان المدنيون من نقص في الاحتياجات الأساسية وتقييد حركة التنقل بشكل كبير،

مما زاد من تردي الحالة الإنسانية للسكان الفلسطينيين المتردية أصلا وأصبح القطاع على شفا الانهيار الاقتصادي والاعتماد على المعونات الدولية بالكامل كما صرح الأمين العام للأمم المتحدة بذلك مؤخرا.

وفي ظل هذه الأحوال المأساوية، تتبين ضرورة التعجيل ببذل الجهود للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة ودائمة للأزمة. كما يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية، اتخاذ إجراءات هدفها الأول والأساسي تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية الفلسطينية بين مختلف الفصائل والامتناع عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الخلافات بين الأشقاء لما للخلافات الداخلية من آثار سلبية على الأمن والسلام في تلك المنطقة.

وفي ظل الجمود الذي تمر به عملية السلام – على الرغم من بعض التقدم الإيجابي المتفرق مثل لقاء الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي مؤخرا – فإن مشاركة الأطراف الدولية الفاعلة أمر لا بد منه من أجل دفع العملية السلمية قُدُما. وعليه فإننا نرى أن نية المجموعة الرباعية الاجتماع في شهر أيلول/سبتمبر القادم كجزء من جهودها الرامية إلى تقديم دعم دبلوماسي للمباحثات قرار إيجابي ومفيد. وفي ذلك الخصوص، نرجو أن يكون تعيين السيد توني بلير مبعوثا جديدا للمجموعة الرباعية خطوة من شأنها أن تعيد النشاط إلى دور المجموعة، ونرجو له التوفيق في عمله.

كما أننا نأمل أن ينجم عن مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية بعقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في الخريف القادم نتائج ملموسة وأن لا يكون لتلك المبادرة مصير سابقاتها. ولكي يتحقق ذلك النجاح فلا بد لجميع الأطراف طلب السلام بروح صادقة ولا بد من إدراك أن العنف لن يكون حلا في الشرق الأوسط، بل إن الحل يجب أن يكون على أساس قيام دولتين وبما يتفق مع المرجعيات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية.

أما فيما يخص الشأن اللبناني، فإننا نشارك الجميع القلق لعدم استقرار الحالة السياسية في ذلك البلد حتى الآن. وبعد مرور عام على قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) فإن الحالة على الحدود ما زالت تتسم بالهدوء، ولكن على إسرائيل أن تكف عن انتهاكاتها المستمرة لأجواء لبنان وأن تتعاون في تنفيذ القرار المذكور بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة بلبنان كشرط أساسي من شروط الاستقرار طويل الأمد. ولا بد لجميع اللبنانيين من الوقوف صفا واحدا في مواجهة التهديدات لاستقرار وأمن لبنان ووحدته الوطنية، ولا بد لجميع القوى السياسية اللبنانية من العودة إلى طاولة الحوار الوطني ووضع مصلحة بلادهم فوق كل الاعتبارات.

السيد ليو جينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر السيد ويليامز على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفصلة. وأود أن أشكره على جهوده التي بذلها في الماضي وأن أتمنى له الخير في مساعيه الجديدة.

خلال الشهر المنصرم شهدت الحالة في الشرق الأوسط تطورات مشجعة. لاحظنا أن مجموعة من السجناء الفلسطينيين قد أفرج عنها وأن إسرائيل قد أعادت بعض إيرادات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية. ثمة خطوات إيجابية ينبغي الإقرار بها.

نرحب على نحو خاص بالاجتماعين اللذين حدثا في وقت سابق من هذا الشهر بين الرئيس عباس ورئيس الحكومة أولمرت، بما في ذلك الاجتماع الذي اختتم أمس في القدس. ونقدّر إرادة الزعيمين على الإبقاء على زخم الاجتماعات ونتطلع قدما إلى جهود الجانبين للتوصل إلى

التفاهم والثقة المتبادلة والتعاون، ولوضع أساس ضروري وصلب لإنعاش عملية السلام الفلسطيني – الإسرائيلي.

وعلى الرغم من هذه التطورات فإن الحالة في الشرق الأوسط تبقى مصدرا للقلق. والأعمال العدائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والإصابات في صفوف المدنيين مستمرة. ولا ضمان لحرية الحركة للفلسطينيين في أرضهم الخاصة بهم. والحالة الإنسانية تتدهور بسرعة. والإمداد بالكهرباء وبالغذاء وحالة المرافق الصحية يبعثان على القلق.

إننا نناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. وفي نفس الوقت، نحث جميع الأطراف المعنية على التقيد بالقانون الإنساني الدولي وعلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية، بما في ذلك فتح المعابر على الحدود، من أجل تحسين الحالة الإنسانية في غزة.

وفي نفس الوقت نأمل في أن تفي جميع الأطراف السياسية في فلسطين بتوقعات شعبها والمجتمع الدولي، وأن تضع الحالة الكلية ومصالحها على الأمد الطويل فوق أي شيء آخر، وأن تقوي وحدها والتعاون فيما بينها من أجل مستقبل مشترك.

وما انفكت الصين تعتقد بأن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش في ظل السلام، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، هو السبيل الوحيد لحل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي بطريقة شاملة ومستدامة ومنصفة. والرئيس عباس ورئيس الحكومة أولمرت يتخذان خطوة أولى هامة جدا في هذا الاتجاه.

وباعتبار التاريخ مرشدا فإن إحلال السلام في الشرق الأوسط يستدعي بذل جهود جهيدة من جانب جميع الأطراف وسيكون عملية طويلة. وتعتقد الصين بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحمل المسؤوليات المتوقعة منه وأن يوجد بيئة مواتية وأن يوفر الدعم الضروري لاستئناف المحادثات بين فلسطين وإسرائيل.

إننا نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى القادم للمجموعة الرباعية في الشهر القادم في نيويورك. ونتوقع أن تأتي المجموعة الرباعية بمبادرات جديدة للدفع باتجاه استئناف المحادثات بين الجانبين. وفي نفس الوقت، ينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دورا نشيطا في مسألة الشرق الأوسط. ونأمل في أن تقوي الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية والبلدان في المنطقة وجامعة الدول العربية الاتصالات فيما بينها وأن تنسق جهودها في محاولة مشتركة للنهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط. وقضية لبنان وإسرائيل جزء رئيسي من قضية عملية السلام في الشرق الأوسط. والسلام الشامل في هذه المنطقة لن يكون ممكناً بدون التوصل إلى حل ملائم للتراع بين لبنان وإسرائيل. والصين تدعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وإلى تنفيذ مبكر لوقف دائم لإطلاق النار وحل مستدام للتراع.

وتتابع الصين عن كثب التطورات في الحالة اللبنانية. ويحدونا الأمل في أن يحافظ اللبنانيون على وحدة الصف، وأن يحلوا خلافاتهم الداخلية بطريقة سلمية وأن يحافظوا على وحدة بلدهم واستقلاله وسلامته الإقليمية.

السيد كريشتيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي للسيد مايكل ويليامز، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية المفيدة، وأثني على جهوده، بما في ذلك الزيارة التي قام بها إلى الشرق الأوسط في الأسبوع الماضي بهدف تنشيط عملية السلام.

ويرحب وفدي باجتماع رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس في القدس يوم الثلاثاء، الموافق ٢٨ آب/أغسطس، ونأمل أن يسهم هذا الاجتماع في استعادة الثقة

وتهيئة مناخ مؤات لدفع عملية السلام نحو الهدف النهائي المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين.

كما ترحب غانا بالمشاركة المتجددة والأنشطة الأخيرة للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، بما في ذلك الترتيبات التي اتخذها الأمين العام لفتح مكتب في القدس لممثل المجموعة الرباعية توني بلير، المكلف بالمساعدة في تعبئة الدعم الدولي وحشد الموارد الدولية لإعادة بناء مؤسسات الحكم الفلسطينية، وتعزيز سيادة القانون والمساعدة على إعادة تأهيل الاقتصاد في الأراضي المحتلة.

وإننا نتوقع أن يكون بمقدور ممثل المجموعة الرباعية أن يعول على النوايا الحسنة والدعم الكامل من جميع الفصائل في فلسطين والأطراف في المنطقة، التي يعد تعاونها أساسياً لضمان نجاح مساعيه في الأشهر القادمة.

ومبادرة السلام العربية التي أعيد إطلاقها مؤخراً، بما في ذلك استئناف المشاورات بين إسرائيل وجيرانها العرب، خطوتان في الاتجاه السليم. وندعو جميع دول المنطقة إلى مواصلة القيام بدور إيجابي وبناء لتيسير البحث عن السلام في الشرق الأوسط.

ووفدي يشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة، وبالأخص الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية المتفاقمة في غزة، ويطالب بسرعة تنفيذ اتفاق التنقل والعبور لتخفيف معاناة المدنيين الأبرياء، بمن في ذلك النساء والأطفال.

وفي لبنان، تشيد غانا بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) لتضحياتها وترحب باتخاذ القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧) الذي يقضي بتمديد ولاية اليونيفيل التي ساعدت، بالتعاون مع القوات المسلحة اللبنانية، في تهيئة ما وصف عن حق بمناخ استراتيجي جديد في جنوب لبنان. ونحث الأطراف على أن تظل ملتزمة بالآليات الثلاثية بغية معالجة المسائل العالقة. وغانا، كبلد مساهم بقوات، ترحب أيضاً بإجراءات تخفيف المعاناة التي يتخذها الأمين العام لتأمين سلامة موظفي اليونيفيل.

إن الحالة في شمال لبنان، حيث امتد حصار مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين لأكثر من ثلاثة أشهر، دون أن تبدو له نهاية في الأفق، هي مما يبعث على القلق الشديد. ونحن ندعو ميليشيا فتح الإسلام إلى أن تعترف بسيادة الحكومة اللبنانية وأن تلقي أسلحتها من أجل السلام.

كما أننا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز أي تقدم في الحوار الوطني والمصالحة الوطنية في لبنان، ونهيب بالأطراف السياسية اللبنانية المختلفة أن تسعى إلى استئناف جلسات مجلس النواب لاتخاذ الاستعدادات اللازمة لإجراء الانتخابات الرئاسية، إذ أن فترة ولاية الرئيس إميل لحود توشك على الانتهاء.

ويسعدنا ما استمعنا إليه من تقارير بشأن التقدم الذي أحرزه رسام الخرائط بشأن التحديد الجغرافي لمزارع شبعا، ونناشد الأطراف كافة مواصلة التعاون معه، حيث من المقرر أن يقوم بزيارة أخرى للمنطقة خلال الأيام القادمة.

ولضمان سلام دائم في لبنان، ندعو كل الأطراف ذات الصلة في المنطقة إلى الامتثال الكامل لأحكام القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك ضرورة احترام سيادة لبنان وشرعية حكومته ومؤسساته المنتخبة ديمقراطياً.

إن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في الشرق الأوسط ما زالت هشة، وما فتئت تشكل خطراً واضحاً للسلم والأمن الدوليين. ولا يكفي إلاّ عمل متضافر تعززه الإرادة السياسية الضرورية من جانب الأطراف الفاعلة ذات الصلة في المنطقة والمجتمع الدولي بغية احتواء تلك الحالة وتثبيتها وتسويتها. ويحدونا الأمل في أن تسهم اللقاءات

الإقليمية القادمة التي ستعقدها المجموعة الرباعية والمؤتمرات الدولية بشأن الشرق الأوسط التي ينتظر أن تعقد برعاية الولايات المتحدة خلال الأشهر القليلة المقبلة في البحث عن حل عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر للسيد ويليامز على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن الحالة في المنطقة. ونشكره على عمله الممتاز ونتمنى له كل التوفيق في منصبه الجديد.

وسلوفاكيا تؤيد بالكامل البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم للبرتغال باسم الاتحاد الأوروبي، وبما أننا نتشاطر أيضاً تقييم السيد ويليامز للحالة وملاحظاته بشأنها، سوف أقتصر في بياني على الملاحظات التالية.

وكما استمعنا في الإحاطة الإعلامية، فقد شهدنا في الأشهر القليلة الماضية عدداً من التحركات الدبلوماسية الرئيسية والمبادرات والتطورات الهامة بشأن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، ونأمل أن تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز عملية السلام في المنطقة والتغلب على العقبات السابقة.

وأود أن أبدأ بالترحيب ببيان المجموعة الرباعية الصادر في الشهر الماضي، والذي يصف الحالة المعقدة على أرض الواقع بدقة، ويوفر أفكاراً نراها حيوية بشأن كيفية المضي قدماً وتعزيز فرص السلام في المنطقة. ونحن مقتنعون بأن المجموعة الرباعية تمثل أكثر الآليات ملاءمة لتعزيز عملية السلام، ونتطلع إلى اجتماعها القادم هنا في نيويورك في الشهر القادم وإلى استمرار مشاركتها الكاملة.

ونرحب أيضاً بتعيين السيد توني بلير ممثلاً للمجموعة الرباعية. ونرى في تعيينه خطوة عملية أخرى في تعزيز جهود السلام الجارية في المنطقة. فنتائج زيارته الأخيرة في ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه وزيارة وزيرة خارجية الولايات المتحدة رايس للمنطقة في ١ آب/أغسطس، والاجتماعات التي عقدتها خلالها مع ممثلين إسرائيليين وفلسطينيين، تبدو مشجعة. ونتطلع إلى زيارات المتابعة المتوقعة لهما.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على دعمنا الكامل لتسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، تسوية عادلة وشاملة ودائمة، ترتكز على جميع القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، وأهداف ومبادئ خريطة الطريق، والمفاوضات بين الجانبين. ونرى أن على المجتمع الدولي أن يعبئ ويكثف جهوده لمساعدة الأطراف على تحقيق ذلك الحل في أقرب وقت ممكن حرصاً على السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وفي هذا الصدد، نرحب بدعوة الرئيس بوش إلى عقد اجتماع دولي هذا الخريف لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط ونؤيدها. ونرى أيضاً أن مبادرة السلام العربية تحتفظ بأهميتها كعنصر رئيسي للنجاح في تسوية نزاع الشرق الأوسط. ونأمل أن الاتصال بين بلدان الجامعة العربية وإسرائيل، كما تمثل، في جملة أمور، في الزيارة التاريخية التي قام بها إلى إسرائيل وزيرا خارجية مصر والأردن في ٢٥ تموز/يوليه، سيعود بنتائج ملموسة نحو تحقيق هذه الغاية.

وبالإضافة إلى الجهود متعددة الأطراف والمبادرات الدبلوماسية التي سبق الإشارة إليها، نشدد أيضاً على ضرورة استمرار الحوار واللقاءات المباشرة والبناءة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت والرئيس الفلسطيني عباس، والتي نراها أساسية لتحقيق المزيد من التقدم نحو الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام. ونرحب باجتماعهما أمس في القدس ونأمل أن تنتظم هذه الاتصالات وأن يغتنم الزعيمان الفرصة ويعززا هذا الزخم الإيجابي من خلال إجراءات ملموسة وفورية، بما في ذلك إجراءات لبناء الثقة.

إن قيام إسرائيل مؤخراً بإطلاق سراح مجموعة من السجناء والمحتجزين الفلسطينيين كدفعة أولى وتحويل جزء

من عائدات الضرائب والجمارك الفلسطينية المجمدة هي أمثلة ملموسة لهذه الإجراءات، وخطوة حيوية إلى الأمام نرحب بها. إلا أننا ما زلنا نكرر مطالبتنا لإسرائيل بأن تكمل الإفراج عن الأموال الفلسطينية المتبقية والمتوقعة في المستقبل، وأن تطلق سراح النواب الفلسطينيين المحتجزين لديها وأن تواصل الوفاء بمزيد من التزاماتها بموجب خريطة الطريق، دعماً للتقدم في عملية السلام.

أما بالنسبة للجانب الفلسطيني فنكرر تأكيد تأييدنا للرئيس محمود عباس والإجراءات التي اتخذها لاحتواء الوضع في الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت سيطرته وإعادة النظام والقانون. وتؤيد أيضا الحكومة الفلسطينية بقيادة رئيس الوزراء سلام فياض. ودعمنا قد أكده من جديد وزير خارجيتنا شخصيا، السيد يان كوبيتش عند زيارته إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية في بداية تموز/يوليه.

أما فيما يتعلق بالوضع في الميدان، فمما له غاية الأهمية ألا ننسى استمرار الأزمة الإنسانية الحادة التي يتضرر منها في المقام الأول سكان غزة. وينبغي ألا نتخلى عنهم. ويتحتم علينا إيجاد سبل لفتح معابر الحدود للسماح للتدفقات التجارية من قطاع غزة وإليها. وفي هذا الصدد ندعو حماس إلى وقف إجراءاتها غير المشروعة، الخارجة عن سيادة القانون وإطار السلطة الفلسطينية، التي نعتبرها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

وفي الوقت نفسه ندين بشدة الهجمات بالصواريخ التي تطلق من قطاع غزة على الأهداف المدنية الإسرائيلية والسكان المدنيين ونكرر دعوتنا إلى وضع حد فوري للعنف من قبل الفصائل الفلسطينية وإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف السيد شاليط.

أما بالنسبة لإسرائيل، فنحن نرى أن لها حق الدفاع عن النفس ضد الإرهاب ومرتكبيه، ورغم أننا نتفهم قلقها إزاء سلامة وأمن مواطنيها، فإننا نؤكد أن إجراءاتها يجب أن تكون متناسبة وفي إطار القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين.

وإذ نتطرق بإيجاز إلى لبنان، فإننا ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار عدم الاستقرار والأزمة السياسية اللذين قد شلا البلد ويعوقان عملية المصالحة وإعادة التعمير. وندعو كل الأطراف في لبنان إلى استئناف الحوار الوطني وتحمل مسؤولياتها عن تحقيق السلام الدائم في البلد بما يخدم مصلحة سكان لبنان قاطبة.

ونحن نرى أن الانتخابات الرئاسية المقبلة مرحلة حاسمة في عملية إعادة الحالة الطبيعية والاستقرار إلى الوضع السياسي في لبنان. ونرى من الضروري ضمان إجراء الانتخابات بأسلوب دستوري هادئ يؤدي إلى انتخاب رئيس للبلد وترسيخ المؤسسات الديمقراطية فيه.

ونؤيد الحكومة اللبنانية المنتخبة ديمقراطيا وشرعيا. ونرى أنه يجب عدم إثارة أي شكوك حول شرعيتها. ولا بد من أن يحترم الجميع الولاية التي أناطها بها الشعب اللبناني لقيادة البلد في الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في عام ٢٠٠٥.

ونحث جميع الأطراف الفاعلة في داخل البلد وخارجه على احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، فضلا عن الكف عن التدخل في شؤونه الداخلية. وفي هذا الصدد، نرى أن على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما بوسعه لمساعدة لبنان على تحقيق السلام الدائم عن طريق التنفيذ الكامل للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وهما قراران لا بد من احترامهما من قبل كل الأطراف داخل البلد وخارجه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن استهل بياني بتوجيه الشكر إلى السيد مايكل ويليامز،

المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على بيانه. ونحن نتمنى له أيضا التوفيق في مساعيه المقبلة، التي نأمل أن تكون أقل مشقة من المهمة التي أنجزها من فوره.

إن وفدي يعرب عن تأييده للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق من هذا اليوم الممثل الدائم لكوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

خلال الأسابيع العديدة الماضية، كان هناك تحرك مشجع صوب تنشيط البحث عن السلام في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وشكلت الاجتماعات المعقودة بين الرئيس الفلسطيني عباس ورئيس الوزراء أولمرت تطورا إيجابيا، وكذلك الزيارة التاريخية التي قام بها إلى إسرائيل اثنان من وزراء الخارجية العرب ممثلين لجامعة الدول العربية بهدف الترويج لمبادرة السلام العربية. والدعوة التي وجهها الرئيس الأمريكي بوش إلى عقد مؤتمر دولي بشأن فلسطين في الشهور المقبلة للجمع بين الأطراف بغية تنشيط عملية السلام قد أدت أيضا إلى رفع الآمال في الشرق الأوسط، وفيما وراء المنطقة في الحقيقة.

غير أن تلك التطورات المشجعة لم تترجم بعد إلى تقدم على أرض الواقع في فلسطين. والحقيقة أن الفلسطينيين لا يزالون يعيشون تحت الاحتلال، الذي ظلوا يقاسون منه طوال عقود. وهم يواجهون مشقات يومية، يضاعف منها وجود ٥٥٠ نقطة تفتيش تحد من حركتهم ووصولهم. ولا تزال غارات الجيش الإسرائيلي العنيفة في المناطق الفلسطينية مستمرة بلا هوادة بينما تتوسع المستوطنات الإسرائيلية والجدار العازل، بالرغم من الإدانة الدولية. وإضافة إلى ذلك، لا يزال آلاف السجناء السياسيين الفلسطينيين يقبعون في غياهب السجون الإسرائيلية.

ولا يزال الفلسطينيون في الأراضي المحتلة يواجهون يوميا السياسة الإسرائيلية التي تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتلك الأعمال تقوض التحركات الإيجابية نحو السلام. والحالة في غزة على وجه الخصوص تستحق اهتماما خاصا منا.

وقبل سنة فقط، في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧، كتب السيد آرنولد فيركن، المدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ما يلي عن قطاع غزة:

> ”إن الاقتصاد يصل بالفعل إلى القاع. والصناعات التي كانت تشكل عظم الظهر لاقتصاد غزة والمنظومة الغذائية فيها، مثل الزراعة وصيد الأسماك، تختنق بفعل الحالة الراهنة وتواجه فقدان كل جدواها“. (مركز الأمم المتحدة للأخبار، الصفحة الإلكترونية، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦).

ويمضي السيد فيركن ليقول إن تدمير حوالي ٤٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية، بما في ذلك أنابيب الري ومزارع الدفيئة، ترك المزارعين في حالة بائسة بلا دعم لإعادة زراعة أرضهم. ومضى ليقول إن ”البنية الأساسية الزراعية في غزة ترقد مشلولة، مما يؤثر على معيشة ١,٤ مليون من السكان بصفة يومية“. وقال أيضا إن إمدادات الطاقة والمياه لا تزال متدنية ولا يمكن الاعتماد عليها.

وفي محاولة للتوفيق بين الإشارات الباعثة للأمل واستمرار الحالة المأساوية على أرض الواقع، كتب السفير رياض منصور المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، في رسالته المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن قائلا

> ”وينبغي اغتنام مثل هذه الفرص والبناء عليها، كما يجب رفض الأعمال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل وتقودنا في الاتجاه المضاد، كما يجب إجبار إسرائيل على وقف انتهاكاتها للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق

الإنسان، والتقيد بقرارات الشرعية الدولية، والسعي بجدية من أجل السلام بنية حسنة''. (*S/2007/459*)

إن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن ضمان مرافقة التقدم السياسي في فلسطين بتغير إلى الأحسن في حياة الفلسطينيين العاديين. ولا يمكن للمجلس، مع المسؤولية الموكلة إليه بموجب الميثاق من أجل السلم والأمن الدوليين، أن يتحمل عواقب تجاهل معاناة الشعب الفلسطيني. والتقاعس من جانب المجلس سيساء فهمه دائما على أنه قبول بهذه المعاناة على أرض الواقع.

مرة أخرى، يود وفد بلادي التأكيد على أن الطريق إلى السلام يجب أن تشمل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل ولكلتا الدولتين حدود آمنة ومعترف بها دوليا. إن رؤية الحل القائم على دولتين مكرسة في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ولا يمكننا أن نسمح بأن تتلاشى تلك الرؤية.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الأمانة العامة، وخصوصا السيد مايكل ويليامز، على الإحاطة الإعلامية عن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أن أغتنم هذه الفرصة، في الوقت الذي يترك السيد ويليامز منصبه، لكي أشكره على عمله المتميز خلال السنوات القليلة الماضية، وأتمنى له كل التوفيق في مسؤولياته الجديدة.

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي سيدلى به ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي.

مرة أخرى تمكننا الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الأمانة العامة من الوقوف على حجم الصعوبات القائمة على أرض الواقع ومن أن نرى الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم فوري نحو التسوية.

لقد ظهرت مؤخرا بعض بوادر الأمل. ولكن يجب في كل هذه الحالات أن نذهب إلى أبعد من ذلك بكثير حتى نتمكن من اجتياز ما وصفه رئيس الجمهورية الفرنسية بشعور اليأس من أن السلام لا يتقدم بل يتراجع في العقول والقلوب.

وسيكون العنصر الأول الحاسم في ذلك هو القدرة على إعادة بناء سلطة فلسطينية قوية وتعزيز صلاحيتها. ولن تدخر فرنسا جهدا في هذا الصدد على الصعيد الوطني وفي إطار الاتحاد الأوروبي. وعلى الأخص، سنقدم دعمنا الكامل لجهود الممثل الجديد للمجموعة الرباعية، السيد توني بلير.

إلا أن الطرفين هما في المقام الأول اللذان سيهيئان الظروف لتعزيز السلطة الفلسطينية من خلال أفعالهما الذاتية. والتدابير المرحلية الإسرائيلية لتعزيز السلطة الفلسطينية، التي اتخذت في شرم الشيخ بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه وخلال الاجتماعات التي عقدت في القدس بتاريخ ١٦ تموز/يوليه وفي أريحا بتاريخ ٦ آب/أغسطس، هي إذاً في الاتجاه الصحيح، وفرنسا ترحب بها. لكن من أجل التصدي للتحديات الراهنة يجب أن تكون هذه التدابير أوسع نطاقا.

ولذلك من الضروري في هذه المرحلة معالجة انعدام أمن الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، خاصة في غزة، حيث لا تزال الحالة تتدهور وحيث يوشك الاقتصاد على الانهيار. ومن الملح أن تُتخذ تدابير ملموسة تتيح إعادة فتح معبر كارني وغيره من نقاط العبور إلى غزة والضفة الغربية. كما أننا ندعو مرة أخرى جميع الأطراف الفاعلة على الأرض إلى احترام القانون الإنساني الدولي وتحمل مسؤولياتها عن حماية المدنيين.

وبشكل أعم، إن اتخاذ المزيد من التدابير الجوهرية سيؤسس لمعايير التسوية وذلك من خلال تعزيز السلطة الفلسطينية. وأفكر على وجه الخصوص في الإفراج عن عدد أكبر من السجناء، وفي رفع القيود المفروضة على الحركة في الضفة الغربية، وحتى في تفكيك المستوطنات العشوائية ووقف التوسع الاستيطاني.

ويجب على السلطة الفلسطينية من جانبها أن تبين أنها تمارس سلطتها بالكامل من خلال مكافحتها للإرهاب بلا هوادة وزيادة جهودها لتحقيق الإفراج الفوري عن غيلاد شاليط. ولهذا الغرض، تعول فرنسا على جهود الرئيس عباس، الذي نؤكد له مجددا على دعمنا الكامل. ولقد فتح تعيين السيد سلام فياض في منصب رئيس الوزراء فصلا جديدا. وفي نهاية المطاف، سيكون استئناف الحوار الداخلي الفلسطيني ضروريا لتجنب قطيعة دائمة بين غزة والضفة الغربية. ولا تزال فرنسا متمسكة بالوحدة الفلسطينية وبالحفاظ على مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وفوق كل ذلك، لا بد على الفور من إعادة إطلاق زخم حقيقي للسلام يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية. وفي الحقيقة، لا بد من منح الشعوب منظورا سياسيا. ولذلك تتابع فرنسا باهتمام استئناف الحوار الإسرائيلي الفلسطيني. كما أننا نعتبر أن عقد مؤتمر دولي في الخريف سيكون عنصرا إيجابيا.

وعلينا أن نفعل كل ما هو ممكن لتعزيز الزخم الذي يبدو أنه يتكون. وبالتالي يجب على المجموعة الرباعية أن تؤدي دورها الكامل وذلك من خلال دعم حل نحن نعرف خطوطه العريضة، وهو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وديمقراطية وقابلة للحياة، دولة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. واجتماع المجموعة الرباعية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر سيكون فرصة هامة لإحراز تقدم في هذا الصدد مع بلدان المنطقة، خاصة الأردن والإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية، وهي بلدان تؤدي أدوارا في تعزيز السلام في الشرق الأوسط.

أخيرا، ترى فرنسا أنه إذا أحرزنا تقدما نحو التوصل إلى اتفاق، يجب أن يكون المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، مستعدا لتقديم ضمانات تمكن كلا الطرفين من كسب الثقة اللازمة لتنفيذ اتفاق محتمل. ولذلك فإن فرنسا مقتنعة بأن السلام سيتم التفاوض عليه أولا بين الإسرائيليين والفلسطينيين وهي عازمة على قبول أو دعم أية مبادرة مفيدة.

السيد تشافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إننا نجتمع، كما نفعل كل شهر، لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط. أولا وقبل كل شيء، يجب أن نلاحظ بقلق استمرار الصراع الداخلي الفلسطيني، الذي لا يزال يحصد الضحايا من الشعب الفلسطيني نفسه.

وبالإضافة إلى الخسائر البشرية، لا بد من القول إن هذا الصراع له تبعات أخرى على الصعيدين الإنساني والاقتصادي تعرقل عملية السلام. والنشاط الاقتصادي في الأراضي المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة، يتضرر كثيرا من إغلاق المؤسسات التجارية وفقدان عشرات الآلاف من فرص العمل. وفي ظل هذه الظروف، يخيم خطر الانهيار الدائم، وهو ما يجب تجنبه.

لذلك يجب على المجتمع الدولي، وبروح بناءة، أن يكفل تقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني وأن يواصل جهوده لرفع مستوى معيشته، الذي هو مستمر في التدهور بشكل ملحوظ. بالإضافة إلى ذلك، يجب على السلطات الإسرائيلية، دون تعريض أمنها للخطر، أن تضمن انسياب الحركة كما يلزم لانتقال الأشخاص والبضائع ويجب ألا تدفع أنشطة سكان هذه المنطقة إلى مجرد الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

وتظل المهمة الرئيسية الأخرى هي ضمان الإدارة الفعالة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. فهذا أمر ضروري لمنع تدهور نوعية الحياة اليومية، وللحد من الهجمات على الأهداف المدنية الإسرائيلية، ومنع الاتجار بالأسلحة في الداخل. وفي هذا السياق، ننوه بتعيين السيد توني بلير، رئيس الوزراء السابق في المملكة المتحدة. ونحن مقتنعون بأن قيادته، في إطار تنفيذ ولايته، ستسهم في تعزيز

المؤسسات الفلسطينية، خاصة في المجالات الرئيسية للسكان مثل التعليم والصحة والأمن.

علاوة على ذلك، نعتقد أنه يجب على إسرائيل أيضا أن تتخذ خطوات على أرض الواقع، خصوصا من خلال تعليق إنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة والبدء بتفكيك الجدار الفاصل ووقف بنائه، الذي يتنافى وجوده ومغزاه مع الاتفاقات وروح التعايش والسلام. وكما قيل، فإن العقبات التي تعترض حركة الفلسطينيين تعيق الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر وتسبب تدهورا اقتصاديا واجتماعيا حادا.

وعلى الجبهة الدبلوماسية، ننوه بالحوار الإيجابي الذي دار بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت، ونشجع الاستمرار فيه، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار مبادرة رئيس الولايات المتحدة جورج بوش إلى عقد اجتماع دولي في هذا الخريف لإحياء عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية والتحرك صوب تحقيق هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها أسباب البقاء. وتأمل بيرو أن تشارك في المبادرة جميع العناصر الناشطة في العملية وأن تكون الاتفاقات التي يتم التوصل إليها ملزمة لجميع هؤلاء المشاركين، حتى يتم تنفيذ عملية السلام بطريقة فعالة وشاملة.

ومن الضروري أيضا مراعاة أن مسألة احتلال الجولان السوري ما زالت معلقة وأنه يجب أن يظل باب المفاوضات مفتوحا أمام الأطراف من أجل التوصل إلى حل لها.

وبالنسبة إلى موضوع لبنان، فإن ما يثير قلقنا استمرار الأزمة السياسية في البلد وهي تنبع أساسا من الأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة التي تعمل خارج سلطة الدولة. ويجب على القوى السياسية اللبنانية أن تستأنف الحوار الوطني الذي يؤدي إلى الاتفاق وإلى استعادة سيادة الدولة على كل أراضيها.

وترحب بيرو بالتجديد الأخير لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الذي تم بالإجماع، ونكرر إشادتنا بالجنود الذين قضوا نحبهم أثناء تأدية واجبهم. وندين الجماعات المسلحة التي تهاجم ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة. كما نكرر تأكيد دعوتنا إلى الاحترام الكامل للخط الأزرق ووقف جميع الأعمال التي تنتهك السيادة على جانبي هذا الخط وتشكل تهديدا للأمن.

ويأمل وفد بلادي أن يتم قريبا تنفيذ توصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية، ويدعو الحكومة اللبنانية إلى مواصلة بذل مساعيها في هذا المجال.

وبالنسبة إلى موضوع المحكمة الخاصة بلبنان، نرحب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا حكومة هولندا باستضافة مقر المحكمة.

وكما يتضح، فإن الحالة العامة تنذر بالخطر وتتسم الإشارات الصادرة عنها بالتناقض. ويأمل وفد بلادي أن تمكّن مجموعة الجهود التي تبذلها مختلف العناصر السياسية الفاعلة الملتزمة بالبحث عن حل، ولا سيما داخل الشرق الأوسط، من استئناف الحوار على جميع الجبهات الضرورية - الأمر الذي يشكل الطريق الوحيد للتوصل إلى حلول عادلة وشاملة ودائمة للمنطقة التي طالت معاناتها.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالتقدم بالشكر إلى المنسق الخاص، السيد ويليامز، على إحاطته الإعلامية، وكذلك على مساعيه من أجل التوصل إلى حل لأزمة الشرق الأوسط.

وتؤيد إيطاليا تماما البيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي فيما بعد.

إن أكبر تطور ملحوظ في عملية السلام في الشرق الأوسط يتجلى في تكثيف المحادثات المباشرة بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس، ولا سيما اجتماعيهما في

٦ و ٢٨ آب/أغسطس. ونأمل أن يواصل الطرفان بذل جهودهما بروح تطلعية. وفي ذلك الصدد، نقدر بوجه خاص المبادرة التي أطلقها الرئيس بوش إلى عقد مؤتمر دولي في هذا الخريف ذي هدف مزدوج يتمثل في التحقق من عملية إعادة بناء المؤسسات ودعم عملية المفاوضات السياسية الثنائية. وبالرغم من أننا نأمل في معرفة المزيد عن محتوى هذه المبادرة وشكلها، فإن هذه المبادرة تمثل إشارة واضحة إلى التزام الولايات المتحدة بتعزيز التوصل إلى تسوية نهائية في إطار الجهود المبذولة حاليا على المستوى المتعدد الأطراف. ويفتح المؤتمر الطريق أمام الإمكانية غير المسبوقة لربط التقدم المباشر المحرز بين الطرفين بالحاجة إلى الاستقرار الإقليمي التي تم الإعراب عنها في مبادرة الجامعة العربية الهامة للسلام.

وعلى الجانب الفلسطيني الداخلي، بينما يتضح استمرار الصراع العنيد بين فتح وحماس، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهوده من أجل تعزيز المصالحة الوطنية حالما تتوفر الظروف. وينبغي أن نستهدف دعم الرئيس عباس، من أجل تعزيز دوره بصفته محاورا مع إسرائيل يمكن الوثوق به ويتمتع بالشرعية. ويحتاج رئيس السلطة الفلسطينية إلى أن يكون في وضع يسمح له بأن يقدم للرأي العام الفلسطيني نتائج ملموسة، ولا سيما بالنسبة إلى تحسين ظروف المعيشة اليومية.

ولا يؤمن وفد بلادي بأي اقتراح جديد يتوخى وجود حل بين شعبين وثلاث دول. ويجب أن يظل الشعب الفلسطيني موحدا على طريق الهدف المشترك المتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتوفر لها أسباب البقاء وتعيش في سلام وأمن مع إسرائيل وغيرها من الدول المجاورة.

وتؤيد إيطاليا الجهود التي يبذلها الرئيس عباس والحكومة الشرعية برئاسة رئيس الوزراء فياض. ونأمل أن يتم التغلب على التقسيم القائم حاليا بحكم الأمر الواقع للأراضي الفلسطينية، وما زلنا نرغب في إقامة حوار مع جميع الأطراف السياسية الفلسطينية التي تكون برامجها وأعمالها انعكاسا للمبادئ التي نصت عليها المجموعة الرباعية. وما زالت الأراضي الفلسطينية مقسمة، وفي قطاع غزة هناك تدهور حاد في الحالة الإنسانية. وتلك مسائل ذات شواغل عميقة بالنسبة إلى إيطاليا. ويجب أن نستمر في ضمان أن تصل الموارد الغوثية الطارئة إلى من يحتاجونها، ونحن على يقين من قيام جميع الأطراف بالعمل بحسن نية على إقامة ممر مفتوح أمام المساعدات الإنسانية.

إن هذا وقت الطموح، إذا أردنا أن نغتنم الفرصة التي أتاحها تجديد الحوار بين الأطراف. ومن الواضح أنه من أجل التحرك صوب مفهوم الدولتين الذي نؤمن به جميعا، من الضروري أن نعزز بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف، باتخاذ التدابير التي تهدف إلى تحسين الظروف العامة للشعب الفلسطيني، من جهة، واحتمال إقامة دولة فلسطينية مستقلة على دعائم مؤسسية واقتصادية وأمنية سليمة، من جهة أخرى. وفي ذلك الصدد، فإننا على ثقة بأن العمل الذي يقوم به الممثل الخاص للمجموعة الرباعية في مجال بناء القدرات سيقدم مساهمة حاسمة.

وبالرغم من ذلك، نعتقد أنه لكي نظل طموحين فإن ذلك يتطلب الشجاعة من جانب كلا الطرفين للبدء، على الأقل بشكل عام، بتناول المسائل الجوهرية للوضع النهائي، عنيت القدس، والحدود الإقليمية، واللاجئين، مع مراعاة التقدم الهام الذي أُحرز في جميع المسائل الثلاث في المفاوضات السابقة التي جرت في كامب ديفيد وفي طابا. وينبغي أن نكفل اضطلاع المؤتمر الذي أُعلن عنه بدور أساسي في التقدم بعملية السلام، وأيضا من خلال بعد إقليمي موسع.

وانطلاقا من ذلك المنظور، تؤيد إيطاليا بقوة المزيد من العمل الحاسم من جانب المجموعة الرباعية لإحياء العملية الدبلوماسية ولتقديم حل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي، عملا بقرارات مجلس الأمن وأهداف خارطة الطريق.

وبالنسبة إلى موضوع لبنان، وفيما يتعلق بالوضع الداخلي اللبناني، نود أن نعرب عن أملنا في ألا يتدهور الوضع العام في البلاد أكثر من ذلك مع اقتراب الانتخابات الرئاسية. فالأخبار التي ترد من بيروت تبعث على القلق، إذ أن القوى التي تعمل ضد استقرار لبنان ما زالت للأسف تمثل تهديدا حقيقيا. ومن المحتم على المجتمع الدولي أن يستمر في تقديم دعمه لحكومة رئيس الوزراء السنيورة.

ومن بين المشاكل العديدة التي تحتاج إلى حل في لبنان، لعل أهمها الآن هو انتخاب رئيس الجمهورية، الذي نأمل أن يتم في ميعاده إثر عملية انتخابية حرة ونزيهة تؤدي إلى انتخاب مرشح يقبله الجميع في لبنان.

وإن صح أنه ينبغي للقوى السياسية اللبنانية أن تبذل كل جهد من أجل استئناف المحادثات والتغلب على المأزق الذي تمر به البلاد، فإنه لا غنى أيضا عن قيام جميع بلدان المنطقة، ولا سيما سورية، بالمساعدة على تعزيز التوصل إلى حل سياسي للأزمة اللبنانية. ومن جانبنا، لم نأل جهدا في التأكيد على هذا وقمنا مرارا بدعوة السلطات السورية إلى الاضطلاع بدور إيجابي وفعال في تحقيق استقرار لبنان ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها.

ونعتقد أنه من الضروري، من أجل التطبيع التدريجي للحالة على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، أن يتم على وجه السرعة تناول مسألة الجنديين الإسرائيليين اللذين اختطفهما حزب الله، وأن يتم تسويتها بطريقة إيجابية، في إطار تبادل شامل للأسرى.

ومن بين المسائل المثيرة للقلق أيضا الإخفاق في التوصل إلى حل لمسألة مزارع شبعا، حيث تمثل هذه المسألة بؤرة توتر خطيرة على الحدود مع إسرائيل وتؤجج ادعاءات الجماعات المسلحة. ونقدر العمل الذي قام به في الأشهر الأخيرة مكتب رسم الخرائط بالأمم المتحدة، ونأمل أن يتم قريبا وضع اقتراح بوصفه أساسا للبدء بالمشاورات الضرورية بين الأطراف المعنية، حتى يتم بسرعة وضع منطقة المزارع تحت رقابة الأمم المتحدة في انتظار التوصل إلى اتفاق على الحدود بين سورية ولبنان.

السيد سويكوم (بنما) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر إلى السيد ويليامز على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الهام الذي يقوم به في الشرق الأوسط، ونتمنى له النجاح في مساعيه المقبلة. إن المعلومات التي قدمها لنا عن التقدم المحرز في المناقشات التي دارت بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت إيجابية للغاية، غير أن الحالة العامة ما زالت خطيرة. ومن دواعي قلقنا أن مواقف معينة من جانب بعض أعضاء المجتمع الدولي يمكن أن تمثل، كما قال السيد ويليامز، ''عوامل يمكن أن تخرج بالمساعي والجهود المبذولة على المدى الطويل عن مسارها''.

وفيما يتعلق بعملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، فإن أمام المجتمع الدولي، في رأينا، مسارين. أولهما البحث عن وحدة فلسطينية جديدة ودعم الحل القائم على وجود دولتين بوجود السكان الفلسطينيين كافة. أما المسار الثاني، الذي يبدو أنه قد تم اختياره من جانب بعض أصحاب المصلحة في العملية، فإنه يقوم على سياسة ذي شقين تتمثل في دعم حكومة الرئيس عباس في الضفة الغربية وعزل حماس في غزة.

ويعرب وفد بلادي عن عدم موافقته على أي سياسة تزيد من تفاقم مشكلة تقسيم السلطة الفلسطينية. وهو يدعو

هذا المجلس إلى الوحدة والمصالحة الوطنية من خلال الحوار الشامل، وإننا نشجع، بالمثل، الفرقاء الأساسيين في عملية السلام على تعزيز الوحدة الوطنية في فلسطين من خلال جميع القنوات الدبلوماسية المتاحة، بما في ذلك فتح قنوات للحوار مع حماس.

تمثل حماس نسبة كبيرة من السكان الفلسطينيين، ولا يمكن عزل هذا التمثيل من الحكومة الفلسطينية. ومع ذلك، يجب أن تكون حماس طرفا فاعلا معقولا في العملية التي قد تؤدي إلى إنشاء الدولة الفلسطينية القابلة للبقاء في نهاية المطاف. وطالما فشلت حماس في قبول أن الحل للقضية الفلسطينية يقوم على أساس وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، فإنها ستظل عقبة أمام الوحدة الوطنية ولذلك لن تستطيع المشاركة في عملية السلام.

ويمكن لإسرائيل، بل وينبغي لها، أن تفعل الكثير للتقدم بالعملية إلى الأمام. وينبغي أن تضع حدا لتشييد الجدار والمستوطنات في الضفة الغربية على نحو غير قانوني. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسمح بمرور أفضل للبضائع الأساسية إلى قطاع غزة وأن تمنع انهياره الاقتصادي المعرقل. وإنشاء دولة فلسطينية تتوفر لها أسباب البقاء يفترض مسبقا وجود قطاع غزة مستقر. وستساعد بشكل هائل الإجراءات التي تظهر حسن النية من جانب إسرائيل في هذا الصدد.

وبالنسبة إلى موضوع لبنان، فإننا بانتظار الانتخابات الرئاسية التي ستعقد في الشهر القادم. ومن المهم للغاية أن تجرى هذه الانتخابات بشفافية ووفقا لأحكام الدستور، في جو يسوده السلام. ومن المهم بنفس القدر أن تكون النتائج التي يتم التوصل إليها في ظل هذه الظروف مقبولة لدى جميع الأطراف اللبنانية والمجتمع الدولي. إن الحل بالنسبة إلى الوضع في لبنان وتحقيق السلام الدائم في المنطقة يعتمد على إقامة حكومة للوحدة اللبنانية تضع حدا للركود السياسي الذي هوى بالبلاد لمدة سنة بأكملها تقريبا.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر أيضا السيد ويليامز على إحاطته الإعلامية بشأن وضع عملية السلام في الشرق الأوسط. ونود أن نشارك الزملاء في التعبير عن أسمى آيات التقدير للأنشطة الفعالة المتسمة بالروح المهنية التي قام بها السيد ويليامز لدى اضطلاعه بمنصبه المهم. ونتمنى كل النجاح للسيد ويليامز في تعيينه الجديد، هذا التعيين الذي يرتبط مباشرة أيضا بتسوية الحالة في الشرق الأوسط.

ما زالت الحالة في الشرق الأوسط تتسم بالتعقيد والتناقض. فإلى جانب الأزمة الحادة والمستمرة داخل السلطة الوطنية الفلسطينية، في أعقاب الأحداث التي وقعت في حزيران/يونيه، يوجد بعض التقدم المشجع في العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية. ومن العوامل الإيجابية، بالطبع، الغياب الحالي لأعمال العنف على نطاق واسع. هذا بالرغم من أنه، للأسف، ما زال هناك ضحايا. ولكن من المهم زيادة هذه الوتيرة وتعزيز فعالية الجهود المبذولة لتحقيق تسوية شاملة في المنطقة من جميع الجوانب.

وهناك درجة معينة من التفاؤل تتمثل في أن الاتصالات الجارية بين السيد عباس والسيد أولمرت، والتي جرى آخرها في ٢٨ آب/أغسطس في القدس، أصبحت منتظمة. وقد أصبح جدول أعمالها أكثر موضوعية. ومع ذلك فإنها في الوقت الراهن ما زالت تؤكد على المسائل اليومية، بينما لا تزال هناك مسائل هامة أخرى حيث تتعلق المشكلة الأساسية بتطوير الخط السياسي ومسألة الوضع المستقل النهائي. وهذا، في رأينا، يتطلب عملا متسارعا من جانب الأطراف المشاركة، بالاقتران مع تقديم مساعدة دولية

جماعية وبناءة، بما في ذلك من جانب المجموعة الرباعية والوسطاء الدوليين.

هناك سلطة مزدوجة ما زالت موجودة بحكم الأمر الواقع في الأراضي الفلسطينية. والشقاق بين فتح وحماس لا يزعزع استقرار الحالة فحسب، بل إن له أيضا أثرا سلبيا على آفاق التقدم نحو التوصل إلى تسوية طويلة الأجل مع إسرائيل. وما زالت روسيا تؤيد باستمرار الهيكل الدستوري الفلسطيني ورئيس السلطة الفلسطينية، السيد عباس، وقد تم تعزيز ذلك بشكل خاص خلال زيارة السيد عباس الأخيرة لموسكو. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه لا يوجد بديل عن الوحدة والوئام فيما بين الفلسطينيين أنفسهم. وهذا مهم للغاية إذا ما أريد تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. ومن الواضح أن أي اتفاقات ممكنة مع إسرائيل ستحتاج إلى التمتع بأكبر دعم ممكن بين أوساط الفلسطينيين.

وتمثل الحالة الاجتماعية – الاقتصادية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا سيما في غزة، مصدرا للقلق البالغ. وفي هذا الوقت يجري إرسال المساعدات الإنسانية الروسية إلى هناك. ونتوقع من إسرائيل أن تقوم باتخاذ خطوات إضافية من أجل الوفاء بالاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم كل الالتزامات المتعهد بها من قبل، وقبل كل شيء عليها، فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني، أن تكافح الإرهاب. وفي الوقت نفسه، نلاحظ عدم جواز الممارسات الإسرائيلية التي تتمثل في عمليات التصفية المستهدفة وتشييد المستوطنات والاستمرار في بناء الجدار.

وفي ظل هذه الظروف الراهنة، فإن البحث عن الإنجازات الجماعية صوب تحقيق المصالحة العربية – الإسرائيلية ما زال مهما بشكل أساسي، وفي هذا الصدد نؤيد فكرة عقد اجتماع دولي هذا الخريف حول إيجاد تسوية في الشرق الأوسط. ونأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الشكل والأساليب وجدول الأعمال والأساس القانوني الدولي، وذلك في الاجتماع الوزاري للمجموعة الرباعية المزمع عقده في ٢٣ أيلول/سبتمبر في نيويورك.

وفي مؤتمرات سابقة عقدتها المجموعة الرباعية تم التوصل إلى اتفاق حول المشاركة النشطة للمجموعة في الأنشطة المقترحة للاجتماع. ويتمثل موقفنا في أن الاجتماع المقبل يمكن أن يعزز التقدم المحرز صوب تحقيق سلام شامل، وفي هذا السياق يمكننا تقديم المساعدة في الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي تمثيلي بشأن الشرق الأوسط. ونحن ندرك الدور الذي يضطلع به ذلك المؤتمر بشكله الكامل في إحياء عملية السلام بجميع جوانبها. وفي رأينا، ستساعد مشاركة سورية ولبنان في جعل هذا المنتدى منتدى منتجا، وستسهم في مهمة التوصل إلى حل وتسوية شاملين لمشكلة الشرق الأوسط. وثمة معيار استراتيجي في هذا الصدد يتمثل في أن أي تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي يجب أن تقوم على أساس منهاج قانوني معترف به دوليا، مثل قرارات مجلس الأمن ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

وما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء الأزمة السياسية المستمرة في لبنان. وندعو الأطراف والجماعات اللبنانية إلى أن تبحث جاهدة عن حلول توفيقية من خلال الحوار الوطني، وأن تنظر بجدية في المبادرات المقترحة التي ستجعل من الممكن تفادي المزيد من أعمال القتال هذا العام. وفوق كل شيء، ثمة مسألة فائقة الأهمية للحياة في لبنان ألا وهي الانتخابات الرئاسية. ويتعين علينا أن نعطي اللبنانيين دعما خارجيا بناء، وأن نوسع الأساس السياسي والاجتماعي للاتفاق بين اللبنانيين. وما زال للأمم المتحدة دور هام تضطلع به في هذه العملية، بما في ذلك عن طريق الدور الذي يحقق الاستقرار الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في

لبنـان (اليونيفيـل) الـتي مـدد مجلـس الأمـن مـؤخرا ولايتـها لمدة عام.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن استهل كلمتي بالإعراب عن الشكر للمنسق الخاص على إحاطته الإعلامية التفصيلية للمجلس والتي تتسم بالتروي. وبالنظر إلى أن هذه هي آخر مرة يمثل فيها أمامنا، أود أن أعرب عن تقدير المملكة المتحدة لكل ما قام به للأمم المتحدة على امتداد السنوات القلائل الماضية في مهمته الحالية وفي مهامه السابقة على حد سواء. وإن أعماله بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبشأن عملية السلام في الشرق الأوسط واضحة جلية وغنية عن البيان بوجه عام. وسنفتقدك جميعا في نيويورك، مايكل، ونتقدم لك بأطيب التمنيات في دورك المقبل.

وبالنظر إلى أن هذه هي أول مناقشة أشارك فيها في مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أكرر تأكيد العناصر الأساسية التي يقوم عليها نهج حكومتي إزاء عملية السلام. وهذه العناصر هي: أولا، دعم الحل القائم على أساس دولتين؛ ثانيا، العمل مع كل الملتزمين بالسلام في المنطقة؛ ثالثا، تحسين حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي غزة.

ومن الجلي من مداخلات الزملاء أنه توجد أرضية مشتركة كبيرة. وثمة ما يدعو إلى التفاؤل المشوب بالحذر. فهناك الحوار المستمر بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس، الذي نأمل أن يتضمن إجراء مناقشات هادفة عن مسائل الوضع الدائم. وهناك تركيز جديد، بتعيين توني بلير، على جهود المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي عامة لتنشيط عملية السلام، وذلك بصفة خاصة عن طريق بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المقبلة، وتنمية الاقتصاد الفلسطيني. وهناك جهود دولية تزداد كثافة، ومقترحات لعقد مؤتمر للمانحين، ولا سيما الاجتماع الدولي بشأن الشرق الأوسط الذي سيعقده رئيس الولايات المتحدة. وثمة مناقشات بشأن مبادرة السلام العربية التي نأمل أن تركز على الزيارة التاريخية التي قام بها ممثل الجامعة العربية إلى إسرائيل في الشهر الماضي.

وتوفر لنا هذه التطورات جدول أعمال واضحا لإحراز التقدم، ينبغي ألا نسمح للأحداث بأن تخرجه عن مساره. ويجب بطبيعة الحال ألا نقلل من شأن التحديات الضخمة التي نواجهها. ومن بين أكثر الأولويات إلحاحا للمجتمع الدولي تخفيف حدة الحالة الإنسانية في غزة. ويتعين علينا جميعا أن نواصل الإعراب عن الدعم السياسي والعملي القوي للرئيس عباس وحكومة رئيس الوزراء فياض. ونرحب بتحويل إسرائيل هذا الشهر لمبلغ ١٦٠ مليون دولار من إيرادات الرسوم الفلسطينية. ومن الأهمية بمكان أن تتواصل هذه التحويلات. ونتطلع إلى حكومة إسرائيل لاتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني.

وأود أن أقول بضع كلمات عن لبنان. ستكون الانتخابات البرلمانية لاختيار رئيس جديد في الشهر القادم معلما هاما على الطريق إلى استعادة الاستقرار في لبنان. وترحب المملكة المتحدة بجهود الشركاء الدوليين، ولا سيما فرنسا والجامعة العربية، لالتماس سبيل للخروج من الجمود السياسي الحالي.

ونرحب أيضا بقرار المجلس بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لمدة عام آخر. ولقد قدمت اليونيفيل إسهاما بالغ الأهمية في إدامة الاستقرار والأمن في جنوب لبنان منذ نشوب الصراع في العام الماضي.

وهناك حاجة أوسع لاتخاذ إجراءات متضافرة من أجل التنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وستكتسي الإجراءات الرامية إلى وضع حد لتهريب الأسلحة عبر الحدود السورية/اللبنانية بأهمية خاصة. وسيتطلب ذلك متابعة

قوية لمهمة فريق تقييم الحدود المستقل للبنان لكفالة المضي بتوصياته إلى الأمام.

وترى المملكة المتحدة أن هذا العمل ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى الحد من التحليقات الإسرائيلية والعمل من أجل التوصل إلى حل للخلاف حول مزارع شبعا. وأخيرا، تتطلع المملكة المتحدة إلى تقرير الأمين العام المرحلي الذي يقدم مرة كل ٩٠ يوما بشأن إنشاء المحكمة الخاصة للبنان. وما زلنا مصممين على دعم شعب وحكومة لبنان في جهودهما لتقديم المسؤولين عن قتل رفيق الحريري وآخرين إلى المحاكمة.

وأؤيد أيضا البيان الذي سيدلي به فيما بعد الممثل الدائم للبرتغال باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد فيربك (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود مثلي مثل الزملاء الأوروبيين الآخرين أن أؤيد في تعليقاتي التالية البيان الذي ستدلي به البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

وترحب بلجيكا بالاتصالات المباشرة، ولا سيما في أريحا، بين رئيس الوزراء الإسرائيلي، السيد أولمرت، والرئيس الفلسطيني، السيد عباس. فهذا الحوار يشكل خطوة رئيسية إلى الأمام في السعي إلى التماس حل دائم للصراع بين إسرائيل وفلسطين. ويجب أن نشجعهما على مواصلة السير على هذا السبيل.

لقد اجتمعت المجموعة الرباعية عدة مرات على امتداد الأشهر القلائل الأخيرة. وتتجلى حيويتها المجددة جزئيا في تعيين السيد بلير ممثلا لها. ونحن في انتظار تقريره الأول في الاجتماع القادم للمجموعة الرباعية هنا في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

وتتسم المبادرات الإقليمية أيضا بأهمية كبيرة. وترى بلجيكا أن مبادرة السلام العربية ما زالت أساسية للسلام في المنطقة. ونعلم أيضا أنه سيعقد اجتماع دولي رفيع المستوى بشأن الشرق الأوسط في هذا الخريف، ومن المهم أن ينظر إلى ذلك الاجتماع بحق على أنه فرصة يجب ألا يضيّعها أي من الأطراف المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هذه العملية.

وتناشد بلجيكا الأطراف اتخاذ إجراءات محددة لتحسين حالة السكان. كما أن تردي الحالة الإنسانية في قطاع غزة مسألة تثير القلق. وتكتسي إعادة فتح معبر كارني للواردات والصادرات بأهمية حاسمة لتجنب الانهيار التام للاقتصاد في قطاع غزة، بما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية يسهل التنبؤ بها.

وفي لبنان، ينبغي أن تركز القوى السياسية جميعها على التماس حل للجمود السياسي السائد حاليا. وتزداد أهمية ذلك في ضوء الانتخابات الرئاسية القادمة. ويسر بلجيكا أن تلاحظ أن جميع الأطراف في لبنان تعرب عن استعدادها للعمل بشأن هذه المسألة. وحان الوقت الآن لترجمة الكلمات إلى أفعال، واتخاذ تدابير محددة لضمان أن تعقد الانتخابات بحق في الوقت المحدد ومع احترام القواعد الديمقراطية. وأطلب إلى جميع الجوانب أن تعمل بالإلحاحية وبحس بالمسؤولية.

ويمثل تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان سبيلا يبدي به المجتمع الدولي تصميمه القاطع على مواصلة دعم لبنان في رحلته نحو الاستعادة التامة لسيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله.

ويذكرنا الهجوم الذي وقع في حزيران/يونيه الماضي والذي استهدف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأودى بحياة ستة من أصحاب الخوذ الزرق بضرورة زيادة جهودنا لكفالة أمن القوات، ولكنه لم يزعزع بالتأكيد تصميم المجتمع الدولي ولا تصميم بلجيكا على وجه التخصيص على مواصلة الوفاء بهذه المهمة.

وأود أن أختتم كلمتي بأن أشكر شخصيا وباسم حكومتي السيد مايكل ويليامز لما قام بها من أعمال بارزة تنم عن إحساس كبير بالمسؤولية في خدمة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها خلال السنة الماضية. وترى بلجيكا أنه سيواصل بصفته الجديدة الإسهام في السعي إلى التوصل إلى سلم دائم للشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لجمهورية الكونغو.

أشكر السيد ويليامز، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية على بيانه الزاخر بالمعلومات والذي أحاط وفد الكونغو علما بمحتوياته على النحو الواجب.

في هذه البيئة المتقلبة والمكتنفة بالمخاطر، نلاحظ إشارات إيجابية تشكل معالم هامة على الطريق إلى إعادة إطلاق عملية السلام في المنطقة. فكما نعلم جميعا، لا يمكن إيجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني عن طريق السلاح. وهناك حاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي بقوة المبادرات والجهود التي يجري الاضطلاع بها على مختلف المستويات لتحقيق الحل المتمثل في وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وفقا لخارطة الطريق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. قطعا، إن الحالة الأمنية على أرض الواقع لا تزال تشكل مصدر قلق، ووفدي يدين بشدة جميع أعمال العنف والاستفزاز، أيا كان مصدرها.

ولا نزال أيضا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار التدهور في الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة. فحالات النقص والقيود المنظمة على حركة سكان الأراضي المحتلة وموظفي العمل الإنساني لا تحتمل، لأنها تزيد من سوء الحالة التي بلغت بالفعل درجة الكارثة وهي تجعل هذه الأرض سجنا حقيقيا مفتوحا على الهواء. ويجب على المجتمع الدولي، وخاصة المانحين الرئيسيين، الإسهام بفعالية في تخفيف مشاق الحياة اليومية للشعب الفلسطيني – كل الشعب الفلسطيني.

ويشجب وفدي مرة أخرى الطابع العنيف للصدامات فيما بين الفلسطينيين، التي أدت للأسف إلى انشقاق فعلي بين غزة والضفة الغربية، مما يهدد فكرة قيام دولة فلسطينية ديمقراطية قادرة على البقاء. ونحن نحث الشعب الفلسطيني على الاستزادة من موارده الوطنية واستعادة وحدته بمساعدة من دول المنطقة، وعلى وجه الخصوص بروح الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مكة، بالمملكة العربية السعودية، في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط يجب عليها، بدورها، مضاعفة جهودها بما يتفق ومهمتها، وهي استعادة عملية السلام في المنطقة بوضع حد للصراع العربي الإسرائيلي وبتهيئة الظروف اللازمة لإنشاء الدولة الفلسطينية. وينوه وفدي ويرحب بآخر مبادرات المجموعة الرباعية، وخاصة الإعلان الصادر في لشبونة في ١٩ تموز/يوليه فيما يتعلق بعقد اجتماع دولي بشأن مبادرة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، المذكورة في بيانه الذي أدلى به في ١٦ تموز/يوليه.

ونرحب أيضا بالترتيبات الأخيرة التي قام بها الأمين العام لتنفيذ استنتاجات المجموعة الرباعية، والتدابير التي اعتمدها في الواقع مجلسنا في ٢٤ آب/أغسطس فيما يتعلق بولاية السيد طوني بلير، ممثل المجموعة الرباعية، وإنشاء مكتبه في القدس وبدء العمل فيه.

ويتوقع الكونغو من الاجتماع الدولي بشأن الشرق الأوسط أن يتمكن من مساعدة الخصوم في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على تحقيق تقدم جوهري في المفاوضات المقبلة.

وفي غضون ذلك، ندعو كلا الطرفين إلى تجنب القيام بأي أعمال أو تدابير انفرادية قد تقوض الثقة. وفي هذا الصدد، نرحب بإطلاق سراح ٢٥٠ سجينا فلسطينيا واستعادة الأرصدة المالية للسلطة الفلسطينية التي كانت مجمدة. ونرحب أيضا باستئناف المحادثات الثنائية بين رئيس وزراء إسرائيل، إيهود أولمرت، ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، تلك المحادثات التي نرى أنه ينبغي أن تذهب إلى أبعد من الترتيبات الأمنية والإنسانية لكي تركز على المسائل الجوهرية وتمضي إلى الأمام نحو مراحل جديدة.

وفيما يتعلق بلبنان، يرحب وفدي بالجهود المبذولة على مختلف المستويات لمنع ذلك البلد، الذي نعزه، من الغوص مرة أخرى في مستنقع العنف. وننوه بالجهود الدؤوبة التي تبذلها بعض البلدان الصديقة للبنان. وهذه الجهود ينبغي أن تجد الدعم من المجتمع الدولي بأسره.

ونود أن نعيد التأكيد على الموقف الذي أعرب عنه المجلس في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ في البيان الرئاسي الصادر عقب المناقشة المتعلقة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/PRST/2007/29). ونرحب كذلك باتخاذ المجلس في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧ القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧)، الذي يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة في لبنان لمدة سنة أخرى.

بعد مضي سنة على حرب صيف ٢٠٠٦، لا يزال لبنان يواجه تحديات كبرى فيما يتعلق باستقلاله السياسي، وسيادته، ووحدته وسلامته الإقليمية. ونحن ما زلنا مقتنعين بأن إجراء حوار وطني مسؤول هو وحده الذي يجعل من الممكن إيجاد حلول للعديد من المسائل التي لا تزال بدون حل فيما يتصل بالمسائل الدستورية وآفاق مستقبل الانتخابات والنزاعات القانونية.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لفلسطين.

السيد منصور (فلسطين): سيدي الرئيس، في البداية، اسمحوا لي بتوجيه التهاني لسعادتكم ولجمهورية الكونغو بمناسبة ترؤسكم مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس الجاري. ولدينا الثقة التامة بأن أعمال المجلس ستكلل بالنجاح تحت إدارتكم الحكيمة والقديرة، كما أعرب عن تقديرنا البالغ لسعادة الممثل الدائم للصين لتوليه رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه المنصرم بكفاءة ومقدرة عالية. كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للمنسق الخاص للأمم المتحدة، السيد مايكل ويليامز، على الإحاطة التي قدمها إلى المجلس اليوم حول الوضع الراهن في منطقتنا، وأن أشكره باسم فلسطين على الدور الذي لعبه في المدة القصيرة الماضية متمنيا له كل التوفيق في موقعه الجديد في لندن، الذي سيبقيه على صلة معنا ومع القضية الفلسطينية.

عندما نتناول الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس بوسعنا إلا أن نشير إلى حقيقة ما يحدث بالفعل على الأرض. وأكرر: إلى حقيقة ما يحدث بالفعل على الأرض. وبقدر ما تبدو هذه الوقائع محزنة ومحبطة، وبالرغم من إعادة تكرار ذكرها، فإنها الواقع المأساوي للشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال. ونحن كممثلين للشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة، من واجبنا أن نواظب بشكل دائم ومستمر على لفت انتباه مجلس الأمن إلى الوضع القائم إلى أن تكف إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وترغم على الكف عن ممارساتها وسياساتها غير القانونية. إن السياسات الإسرائيلية غير القانونية وانتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي تجعل حياة الفلسطينيين شاقة وصعبة للغاية، وتزيد من تفاقم الوضع القائم على الأرض وتجهض كافة الجهود المبذولة لتحقيق السلام. إن وضع حد لهذه الممارسات والسياسات غير القانونية هو شرط أساسي لتحقيق السلام، وتلك عملية دقيقة تتطلب نوايا حسنة وبيئة مستقرة من أجل استئناف مفاوضات السلام وتقدمها.

من دواعي الأسف، أنه، وبعد مرور أشهر على مخاطبتي للمجلس في شهر نيسان/أبريل الماضي، لا تزال إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تواصل انتهاكاتها وخروقاتها الجسيمة للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن قوات الاحتلال الإسرائيلية مستمرة في توغلاتها واقتحاماتها العسكرية المتكررة للأرض الفلسطينية مروعة المدنيين الفلسطينيين قتلا وتجريحا، ومن بينهم العديد من الأطفال. وتستمر هذه القوات في استعمال القوة العشوائية المفرطة تجاه جموع المدنيين الفلسطينيين، بالإضافة إلى عمليات الاغتيال خارج نطاق القانون. كما أن قوات الاحتلال، وخلال هجماتها، لا تنفك عن إلحاق الدمار الواسع في ممتلكات المدنيين الفلسطينيين من بيوت وأراض زراعية، والبنية التحتية، بهدف المصادرة غير القانونية للأراضي الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من الإفراج عن أكثر من ٢٠٠ سجين فلسطيني، فإن إسرائيل مستمرة بشكل تعسفي وغير قانوني باعتقال وسجن الآلاف من الفلسطينيين بما فيهم ١١٢ امرأة و ٣٠٠ طفل على الأقل، إلى جانب حملات الاعتقال اليومية التي تتم بشكل عنيف ومن منزل إلى منزل. إن مثل هذه الأفعال غير القانونية والمدمرة التي تقوم بها القوة القائمة بالاحتلال تضاعف من معاناة الشعب الفلسطيني على كل المستويات وتزيد من تدهور الوضع على الأرض وإشعال فتيل التوتر الذي يغذي دائرة العنف.

في نفس الوقت، فإن إسرائيل مستمرة في تنفيذ حملتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. إن القوة القائمة بالاحتلال مستمرة في بناء وتوسيع مستعمراتها غير القانونية في الضفة الغربية خاصة في القدس الشرقية المحتلة وما حولها، ولا تنفك عن إرسال المستوطنين الإسرائيليين إلى الأرض المحتلة بشكل يومي، ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن باصا ونصفا محملا بالمستوطنين يصل إلى هذه المستوطنات بشكل يومي. كما أن إسرائيل مستمرة بشكل غير قانوني في بناء الجدار بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مصادرة بذلك المزيد من الأراضي الفلسطينية وهادمة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، وهي بذلك تسبب ضررا كبيرا للبيئة، إضافة إلى إحداث تقسيم للأرض الفلسطينية، وذلك ضمن خطتها المدمرة وغير القانونية. يحدث كل ذلك في خرق خطير للقانون الدولي خاصة اتفاقية جنيف الرابعة وانتهاك جسيم لقرارات الأمم المتحدة وازدراء كامل لفتوى محكمة العدل الدولية ومخالفة لما نصت عليه خارطة الطريق للجنة الرباعية. إن الجدار والمستوطنات الإسرائيلية تتجاوز خطوط التماس بالأرض الفلسطينية، ويجب تفكيكها، أكرر يجب تفكيكها. وإن استمرار وجودها يقلل جديا من إمكانية تحقيق حل الدولتين ويقوّض فرص تحقيق السلام.

عدا عن تجزئة الأرض الفلسطينية وتحويل المناطق التي يعيش فيها السكان الفلسطينيون إلى كانتونات متناثرة ومنعزلة، فإن إسرائيل تواصل بناء شبكة للطرق العنصرية ونظام التصاريح وإقامة أكثر من ٥٥٠ نقطة تفتيش وحواجز على الطرق في كافة الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتتضمن هذه الممارسات إغلاقات طويلة وتشديدات على حركة الفلسطينيين والبضائع بشكل روتيني مفروض من قبل قوة الاحتلال. هذه الممارسات تعد عقابا جماعيا للشعب الفلسطيني ومخالفة للقانون الإنساني الدولي، كما أن هذه الممارسات تنتهك حرية الحركة للمواطنين وحقوقهم الإنسانية الأساسية لتلحق ضررا كبيرا بالاقتصاد المتدهور فعلا وتعرقل التنمية وتزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية. في هذا الصدد، وحيث أن الجدار ونقاط التفتيش تلحق أضرارا بالغة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية، فإن قطاع غزة تأثر بشكل كبير من الإغلاق المستمر للمعابر من وإلى داخل القطاع، ولا يُسمح إلا لكمّ بسيط

من الأشخاص والبضائع بالدخول إن تم فتح المعابر بشكل غير اعتيادي ولمدة قصيرة من الزمن. لقد أدت الإغلاقات، بالإضافة إلى الفصل المستمر ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب عدم وجود أرض متصلة بينهما، وهو ما يعد خرقا لاتفاق الحركة والعبور لعام ٢٠٠٥، إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة وتزايد مستوى الفقر للمواطنين الفلسطينيين.

هذا وباختصار هو الوضع الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة لاستمرار إسرائيل في انتهاج سياسات وممارسات غير قانونية بحق الشعب الفلسطيني في ظل احتلالها. هذه الأفعال لا تقف عقبة فقط في طريق مفاوضات السلام، ولكنها في الواقع تتعارض بشكل تام مع أي توجهات لتحقيق السلام. ما نحن بحاجة إليه الآن، كما ذكر سابقا، هو وقف كامل لكافة السياسات الإسرائيلية غير القانونية وإبداء النوايا الحسنة وسبل بناء الثقة اللازمة لتحريك عملية السلام قدما باتجاه تحقيق رؤية الدولتين فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام.

بالطبع، فإن أي تقييم للوضع الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأحداث المؤسفة التي حصلت في الجانب الفلسطيني في قطاع غزة في حزيران/يونيه الماضي. إن التطرق إلى هذه الأحداث يحزننا ونحن نتكلم بألم شديد عن هذه التطورات والتي هي غريبة عن التقاليد الفلسطينية ذات الطابع الديمقراطي الإنساني التعددي. إن الانقلاب الذي قامت به مليشيات خارجة عن القانون ضد السلطة الفلسطينية في قطاع غزة أمر خطير، إذ أنه يهدد وحدة أرضنا التي أنهكها الاحتلال بشدة ووحدة شعبنا وحركتنا الوطنية. الوضع القائم الآن في غزة يجب أن يتم رده إلى سابق عهده أي ما قبل أحداث حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لنسمح بالمحافظة على وحدة شعبنا وأرضنا.

في هذا السياق، نعيد تأكيد الخطاب الذي ألقاه الرئيس محمود عباس أمام المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن هدفنا لا يزال إقامة الدولة الفلسطينية في كافة الأرض الفلسطينية المحتلة، في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي القدس الشرقية. وكما أكد الرئيس عباس، فإن الأرض الفلسطينية أرض واحدة، والشعب الفلسطيني شعب واحد ولا يمكن تقسيمه.

إن وضع المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة للغاية يواجهون أوضاعا اجتماعية واقتصادية وإنسانية قاسية، يقع في صميم الأولويات في الأجندة الفلسطينية. لن ندخر جهدا لمساعدتهم إلى حين معالجة الوضع غير الطبيعي القائم في غزة الآن. في هذا الصدد، فإننا سنواصل مطالبة المجتمع الدولي، بما في ذلك هنا في الأمم المتحدة للانخراط بشكل فعال للمساعدة بكل الطرق الممكنة لإزالة الصعوبات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة.

بالرغم من كل الصعوبات التي نواجهها نتيجة لاستمرارية السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية، إضافة إلى الأزمات التي نشأت نتيجة الوضع في غزة، فإن هناك الآن فرصة جيدة للتحرك باتجاه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حل الدولتين بناء على حدود ١٩٦٧، حيث إن دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية ستُقام على كافة الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمسألة اللاجئين الفلسطينيين بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

إننا نلمس الجوانب الإيجابية للخطاب الذي أدلى به الرئيس الأمريكي جورج بوش مؤخرا، حيث دعا إلى عقد مؤتمر دولي في خريف هذا العام لإيجاد حل للصراع

الإسرائيلي الفلسطيني وذلك بإنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام. ونحن نؤمن بأن الأساس لهذا المؤتمر معروف تماما وهو يرتكز على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق، ومبدأ الأرض مقابل السلام. لذلك ليس هناك حاجة إلى خلق أساس جديد لأن الأساس القائم لإيجاد الحل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يشكل البنية الأساسية اللازمة لتحقيق السلام.

ما نحن بحاجة إليه الآن هو توفر الإرادة السياسية والتصميم لدفع هذه العملية قدما بغية السماح بإقامة الدولة الفلسطينية بشكل سريع، حيث فرض الاحتلال علينا لأكثر من ٤٠ سنة وألحق ضررا بالغا بشعبنا الذي يسعى لنيل حريته ولتحقيق السلام. وعلى جميع الأطراف التي تؤيد حل الدولتين المستقلتين والشرق الأوسط الآمن أن يكون لها دور في المؤتمر القادم، وهو الحل الذي يعتبره الفلسطينيون والعرب صيغة مناسبة لحل الصراع.

ومثل هذا المؤتمر، الذي بالإمكان تحويله ليكون تحت رعاية الأمم المتحدة، سيسمح بتحقيق حل عادل ودائم وشامل استنادا إلى الشرعية الدولية. كما أنه سيمهد الطريق أمام الدول التي ترغب في المساهمة بشكل بناء وملموس لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة كي تشرف على تحقيق معاهدة السلام التي نأمل أن يتم التوقيع عليها في ختام مؤتمر السلام الدولي.

إن الرئيس محمود عباس يعمل بشكل جدي وبنوايا حسنة مع نظيره رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت للتحضير بشكل بناء لما يؤمل أن يكون مؤتمرا ناجحا ومثمرا في الخريف.

ومع أنه من المبكر جدا الحديث عن أية نتائج جدية، إلا أننا نلاحظ ظهور إشارات إيجابية بالإضافة إلى خطاب الرئيس بوش، مثل نشاطات ولقاءات وزراء الخارجية العرب في هذا الصدد، بما فيها بعثة الجامعة العربية ممثلة بوزراء خارجية مصر والأردن إلى إسرائيل لعرض مبادرة السلام العربية بشكل رسمي التي ترمي إلى إيجاد حل عادل ودائم وشامل للصراع العربي الإسرائيلي برمته، والزيارات واللقاءات التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية السيدة كونداليزا رايس إلى المنطقة، واللقاء الذي عقد مؤخرا في موسكو بين الرئيس محمود عباس والرئيس فلاديمير بوتين، واللقاء المهم لأطراف اللجنة الرباعية في لشبونة بالبرتغال الذي تم فيه تعيين السيد توني بلير مبعوثا خاصا للجنة الرباعية.

هذه الإشارات والنشاطات هي في غاية الأهمية لإعطاء الأمل لأبناء شعبنا من أجل إيجاد حل في المستقبل القريب من شأنه أن ينهي معاناتهم واضطهادهم الذي طال أمده بالفعل. ويحدونا أمل كبير أن تتمكن جميع هذه الجهود من خلق القوة الدافعة اللازمة لمساعدتنا في تجاوز العوائق والعراقيل التي نواجهها جميعا في الوقت الراهن وتقودنا قدما نحو السلام من خلال إيجاد تفاهمات واتفاقيات جادة من شأنها أن تؤدي إلى إجراء المفاوضات الجدية التي طال انتظارها بين الجانبين بشأن مسائل الوضع النهائي كالحدود والقدس واللاجئين الفلسطينيين، وهي مسائل أساسية لا بد من إيجاد حلول لها قبل إقامة الدولة الفلسطينية وتحقيق السلام الذي نصبو إليه جميعا في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي في تقديم الشكر للسيد مايكل ويليامز على إحاطته الإعلامية، وأكثر من ذلك، على التزامه وتفانيه في سبيل تنفيذ مهمته التي تتصف بالأهمية والتحدي. لقد كان تفانيه وخدماته نموذجين أديا حقا إلى

إحداث تغيير. وإننا نتقدم إليه بالشكر على كل ما قام به ونتمنى له الخير في المستقبل.

اسمحوا لي أن أتشاطر وأعضاء مجلس الأمن بإيجاز عددا من التطورات التي حصلت على الجبهة الإسرائيلية – الفلسطينية. هذه التطورات ينبغي أن تفهم إزاء خلفية الخطر القائم والمستمر – والذي اعترف به الجميع الآن – وسببه المتطرفون في منطقتنا، حماس وحزب الله، اللذان يدعمهما أشخاص أشرار في طهران ودمشق.

يوم أمس تحديدا، التقى رئيس الوزراء أولمرت مطولا مرة ثانية مع الرئيس عباس لمناقشة النهوض بالمؤسسات الفلسطينية والمسائل المشتركة المتعلقة بعيش إسرائيل والفلسطينيين جنبا إلى جنب. وسوف يعقد على الأقل اجتماعان آخران في المستقبل القريب لتعزيز المسار الثنائي وتطويره. وقبل يوم، عقدت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني اجتماعا مع رئيس الوزراء فياض ناقش فيه الاثنان سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والمدني. واتفقا كذلك على عقد محادثات مباشرة بين رؤساء السلطات المحلية وممثلي المنظمات الإسرائيلية والفلسطينية لتطوير مشاريع تعاونية.

وقامت إسرائيل أيضا بخطوات إضافية لتعزيز السلطة الفلسطينية، بما في ذلك الإفراج عن أموال الضرائب، وإطلاق سراح ما يزيد عن ٢٥٠ سجينا فلسطينيا ومنح العفو لأولئك الذين ينبذون الإرهاب والعنف.

وكما نرى، تقوم إسرائيل والسلطة الفلسطينية بمحادثات نشطة وتلتقيان وتعملان معا. وهذا نتيجة للخيارات العديدة الصعبة التي اتخذها الفلسطينيون. فعلى سبيل مثال واحد، إن العمل الذي قامت به قوات الأمن الفلسطينية صباح يوم الاثنين الماضي في جنين عندما ساعدت ضابطا من قوات الدفاع الإسرائيلية دخل المدينة بطريق الخطأ، يثبت تعزيز الحكومة الفلسطينية للجهود التي تبذلها لمحاربة الإرهاب والتزامها بالعمل مع إسرائيل لتعزيز الأمن.

ولا يسعني في هذا الإطار إلا أن أعرب عن حزني لملاحظتي مرة أخرى الاختلاف القائم بين التطورات الإيجابية على الأرض والكلام الفلسطيني المتكرر. ولا يسعني إلاّ أن أعبر عن أملي، أنه في نهاية المطاف، لا بد وأن تسود الحقيقة والحس السليم ويتم جسر الهوة بين الطقوس القديمة والعالم الحقيقي الذي نعيش فيه. نعم، هناك مشكلات على الأرض لدى الجانبين. لكنه من واجبنا أن نبني على الأمور الإيجابية ونعزز الأمل، وبدلا من مواصلة توجيه الاتهامات والاتهامات المضادة التي لا طائل منها. إننا نعلق الأمل على الغد، ليس على كوننا رهينة للأمس.

نعم، لقد اتخذ الشعب الفلسطيني بعض الخيارات الهامة، لكن للأسف، لم يتخذ كل واحد منهم الخيارات السليمة. فبينما اختار المعتدلون الحوار الإسرائيلي – الفلسطيني، اختار المتطرفون العنف وعدم الاستقرار، مهددين بذلك الأمن الإسرائيلي والفلسطيني. ففي حماستان، في قطاع غزة، نرى عكس الخيارات الإيجابية التي اتخذت في الضفة الغربية تماما.

وفي غزة، تسارع حماس إلى بناء المواقع المحصنة والأنفاق من أجل القتال وتهريب المتفجرات والأسلحة المضادة للدروع والصواريخ عن طريق الصحراء. ولقد قامت حماس حتى بإرسال إرهابييها للتدريب في إيران كي يتمكنوا من مهاجمة إسرائيل.

وما فتئت إيران، ملاذ الإرهاب في العالم، تعمل على زعزعة استقرار منطقتنا. ففي صباح يوم ٢٥ آب/أغسطس، أحبطت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي هجوما إرهابيا على بلدة نتيف هاآسارا شمال قطاع غزة. ولكم أن تتخيلوا حمام الدم والموت والمجزرة التي كان يمكن أن تقع لو لم يُحبط

ذلك الهجوم. لقد أُنقذت الأرواح هذه المرة، ولكن من يدري متى تقع المحاولة التالية.

ومنذ ١ آب/أغسطس، قامت حماس بتهريب أكثر من ١٣ طنا من المتفجرات، و ١٥٠ قنبلة صاروخية إلى غزة. وجرى تهريب حوالي ٤٠ طنا من المتفجرات خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وعلاوة على ذلك، وقع ٥٦ هجوما إرهابيا، من بينها إطلاق ٢٠ صاروخا من طراز القسام في الأسبوع الماضي وحده. وأطلق إرهابيون فلسطينيون قرابة ٧٠ صاروخا خلال شهر آب/أغسطس، وهو ما يمثل زيادة حادة في النشاط الإرهابي الصاروخي.

وقبل يومين، احتفل العريف غيلاد شاليط، الجندي الإسرائيلي الذي اختطفته حماس في ٢٥ حزيران/يونيه من العام الماضي، بعيد ميلاده الحادي والعشرين، لكن ليس في منزله وسط الأصدقاء والأهل كما يفعل معظمنا. لقد احتفل غيلاد شاليط بعيد ميلاده للعام الثاني في الأسر، وحيدا في مكان مظلم وبارد بالتأكيد، خال من الدفء والحياة التي يستحقها. فما زالت حماس تحتجز غيلاد، في حالة إنسانية قاسية. وأرجو منكم أن تتصوروا الظلام المحطم للنفس الذي كابده في يوم عيد ميلاده الحادي والعشرين وما يجب عمله لتأمين إطلاق سراحه فورا وإعادته سالما.

وعلى الرغم من هشاشة الحالة الأمنية في قطاع غزة، ما فتئت إسرائيل تستجيب للاحتياجات الإنسانية هناك. ومنذ ١٩ حزيران/يونيه، تم نقل أكثر من ٦٠ ٠٠٠ طن من المساعدات الإنسانية من إسرائيل إلى قطاع غزة بالتعاون مع مكتب الاتصال والتنسيق لمنطقة غزة. وما زالت إسرائيل ملتزمة بتأمين المرور الآني والآمن للمساعدات عن طريق القنوات الملائمة.

وإذا ما تأملنا في كل ذلك، نرى أن ثمة خيارات هامة يجري اتخاذها على أرض الواقع. ويمكن أن نلمس فرقا كبيرا في الخيارات المعتدلة والعملية التي تتم في الضفة الغربية والخيارات المتطرفة والعنيفة في غزة. لقد سقطت الأقنعة الآن. فحماس لا تكتفي بإيثار التطرف على الاعتدال فحسب؛ بل إنها ترغب في تحويل العالم بالقوة إلى إيديولوجيتها القائمة على الكراهية والعنف والبغضاء، وأن تبث الرعب والخوف في قلوب من لا يشاركونها نظرتها الشريرة للعالم. وإسرائيل، من جانبها، ستعمل مع من يختارون الخيار السليم، اهتداء بخريطة الطريق وبتوجيهها، بغية تعزيز الآفاق السياسية والاقتصادية التي تبذر بذور السلام.

وفيما يتعلق بالحالة على طول الخط الأزرق، فإن إسرائيل ترحب بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) عاما آخر. واتخاذ القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧) في الأسبوع الماضي بالإجماع كان خطوة هامة في الحفاظ على الأمن الإقليمي. وتعرب إسرائيل عن تقديرها للبلدان المساهمة بقوات، ولقيادة اليونيفيل، والخلية الاستراتيجية في نيويورك والقوات في الميدان. وإسرائيل تقدر صعوبة المهمة التي يقومون بها كما تقدر تفانيهم في أدائها. إنهم يضطلعون بمسؤولية هامة وحاسمة، بينما يواجهون تحديات حفظ السلام في منطقتنا.

وتود إسرائيل أيضا أن تشارك المجلس بالإعراب عن إدانتها للاعتداءات الأخيرة على قوات اليونيفيل، وتقدم تعازيها لأسر الضحايا والبلدان التي ينتمون إليها.

وبالرغم من أنه قد مضى أكثر من عام منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإن الحالة في جنوب لبنان ما زالت هشة ومضطربة وغير مستقرة. وهنا، أود أن أشدد على ثلاثة مجالات رئيسية تتطلب من المجلس اهتماما ويقظة وعملا فوريا. فاستمرار احتجاز أبنائنا، جنود جيش الدفاع الإسرائيلي إيهود غولدفاسر وإلداد ريغيف، اللذين اختطفهما إرهابيو حزب الله في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وغياب أي

أثر للحياة لهما، يشكل شاغلا إنسانيا خطيرا. وأكرر دعوتي لأعضاء هذا المجلس إلى بذل كل جهد ممكن لإطلاق سراحهما فورا وبدون شروط.

وفي هذا الإطار، أود أن أعرب عن خيبة أملي إزاء البيان الذي أدلت به إندونيسيا وأشارت فيه إلى ما أسمته ”غزو إسرائيل لجنوب لبنان قبل عام مضى“. فالجهل ليس نعمة دائما. وإعادة كتابة التاريخ إساءة لذكاء المجلس. حقا، لقد مر عام، لكن تلك الفترة ينبغي ألا تطمس الجذور الحقيقية لصراع الصيف الماضي. وإندونيسيا نفسها صوتت في العام الماضي تحديدا لصالح قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي طالب بالإفراج فورا عن الجنديين اللذين أدى اختطافهما واحتجازهما بصورة وحشية إلى نشوب الصراع. وهناك درجة مؤسفة من النفاق في التصويت لصالح ذلك القرار في العام الماضي وتجاهله اليوم. والعضوية في مجلس الأمن يجب أن تحمل معها مسؤولية أكبر.

إن وجود عناصر حزب الله المسلحة جنوب نهر الليطاني، ونقل الأسلحة من إيران وسورية إلى حزب الله في لبنان في انتهاك صارخ للحظر المفروض على الأسلحة، هو مصدر قلق خطير أيضا. فبعض تلك الأسلحة وِجهته جنوب لبنان وقد وجد طريقه إلى هناك بلا شك. وإسرائيل تراقب بقلق بالغ حزب الله وهو يستعيد قدراته السابقة. وفي هذا الصدد، فإن المرور في أجواء نهر الليطاني يكتسي أهمية حاسمة.

وأخيرا، فإن إيران وسورية – الدولتان الراعيتان للإرهاب في المنطقة وفي لبنان – تعيدان تسليح حزب الله في تحدٍ للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وعلى المجتمع الدولي أن يتأكد من أن قوى التطرف هذه لم تعد تشكل تهديدا لرفاه المنطقة وأمنها.

ولا يكفي للمعتدلين أن ينأوا بأنفسهم عن المتطرفين وأن يجتنبوا ظلامهم. لا بد لنا أيضا من أن نفتح الأبواب للضوء وأن نفعل ذلك من خلال الخيارات التي نتخذها والمسارات التي نرسمها. ولا بد للمنطقة من أن تحيل الظلام إلى أمل. ولن يتسنى ذلك إلا بالخيارات المسؤولة والمعقولة. وقد اختار المجتمع الدولي مع من يتعامل، والفلسطينيون واللبنانيون يقومون بالاختيار هم أيضا. والخيار السليم بعني اختيار بديل سلمي، بديل الأمل الذي يبدو أكثر إشراقا وأمنا وكرامة للجميع. وخيار السلام يبدأ بالشعوب واختياراتها، وعلى شعب الشرق الأوسط، ولا سيما قادته، أن يتحلوا بالحصافة والشجاعة للاختيار بحكمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/ أغسطس، وأن أعرب عن تقديري العميق لسلفكم، الممثل الدائم للصين ووفده، على قيادته وحكمته خلال ترؤس أعمال المجلس في الشهر الماضي. كما أشكر السيد مايكل ويليامز على إحاطته الإعلامية الوافية، معربا عن أسفنا لانتهاء مهمته. ووفدي يتمنى للسيد ويليامز كل التوفيق في موقعه الجديد، ويأمل مخلصا أن يواصل جهوده للمساعدة في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، الذي يظل لب أزمة الشرق الأوسط التي تزداد تعقدا.

مرة أخرى نلتقي مع هذا المجلس الموقر لاستعراض الحالة في ذلك الجزء من العالم الذي أنتمي إليه، حيث تتحطم وتتبدد الآمال المشروعة في سلام عادل ودائم. وإدراكا لأن ذلك يتطلب خطوات جريئة وتضحيات مؤلمة، فكما تعلمون، سيدي، اعتمد الزعماء العرب الذين اجتمعوا في بيروت عام ٢٠٠٢ مبادرة سلام ترتكز إلى قراراي مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وإلى مبدأ الأرض مقابل السلام. ومقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من

جميع الأراضي العربية المحتلة في حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومقابل قبول إسرائيل بقيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في الضفة الغربية وغزة، إلى جانب تحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، عرض رؤساء الدول العربية في هذه المبادرة التاريخية اعتبار الصراع العربي – الإسرائيلي منهيا؛ والدخول في اتفاق للسلام مع إسرائيل؛ وأن تقام – في سياق ذلك السلام الشامل – علاقات طبيعية مع إسرائيل؛ وضمان توفير الأمن لجميع الدول في المنطقة.

ومؤتمر القمة العربي لسنة ٢٠٠٧ الذي عقد مؤخرا في الرياض جدد الالتزام العربي باستراتيجية السلام هذه واختار أيضا إنعاشها عن طريق إنشاء لجنة متابعة مكلفة بمهمة إشراك جميع الأطراف المعنية. بيد أن هذا العرض لم يقبله بعد – مما يؤسف له – من الجانب الإسرائيلي شريك قادر على الارتقاء حقا إلى مستوى تحدي السلام. وذلك زاد من مسؤولية المجتمع الدولي عن عدم تفويت هذه الفرصة للسلام.

وفي هذا الصدد، بينما نرحب باقتراح رئيس الولايات المتحدة جورج بوش في ١٧ تموز/يوليه بعقد اجتماع دولي في الخريف المقبل من أجل تناول الصراع في الشرق الأوسط، نود أن نؤكد على أن أي شرط لا مبرر له قد ينال من النتيجة المرغوب فيها لمثل هذا الجهد الذي يستحق الثناء.

وفي ٢٤ آب/أغسطس اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧) بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) مدة سنة أخرى. وعلى الرغم من أن التجديد قصد به أن يبقى فنيا فإن الرسالة السياسية لم تكن أقل وضوحا: أكد مجلس الأمن من جديد ''التزامه القوي بسيادة لبنان، وسلامته الإقليمية، واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا وفي ظل السلطة الوحيدة والخالصة لحكومته''. (القرار ١٧٣٣ (٢٠٠٧)، الفقرة الرابعة من الديباجة).

وأعاد المجلس التأكيد أيضا على ''حرصه على التنفيذ التام لجميع أحكام القرار ١٧٠١ المتخذ في آب/أغسطس ٢٠٠٦''.

وبالمثل تبقى حكومة بلدي ملتزمة التزاما تاما بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بعد سنة من اتخاذه. وفيما يتعلق بهذه المسألة، اسمحوا لي بأن أسترعي انتباهكم إلى الحقائق الباعثة على بالغ القلق التالية:

على الرغم من أن حكومة بلدي رحبت بتعيين الأمين العام لميسر بشأن الجنود الإسرائيليين المخطوفين، تواصل إسرائيل رفض حل المسألة القائمة منذ زمن طويل للمحتجزين اللبنانيين الذين تتقدم بهم السن وهم في السجون الإسرائيلية طيلة عقود. وندعو إلى إطلاق سراحهم فورا ونتوقع ذلك.

وتواصل إسرائيل انتهاكها للفضاء الجوي اللبناني، منتهكة انتهاكا واضحا وفاضحا القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والسيادة اللبنانية. ولاحظ الأمين العام، في تقريره الأخير في هذه الغضون عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أن هذه الانتهاكات

> ''تحدث بوتيرة يومية تقريبا وتصل إلى ما بين ١٥ و ٢٠ تحليقا، بل وصلت في يوم واحد إلى ٣٢ تحليقا جويا''. (S/2007/392، الفقرة ١٦).

هذه التحليقات، على حد قول الأمين العام، لا تشكل فحسب انتهاكا متكررا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة، ولكنها ''تقوض أيضا مصداقية قوة الأمم المتحدة في لبنان ومصداقية القوات المسلحة اللبنانية

لدى السكان المحليين، كما تؤثر سلبا على الجهود المبذولة لإضفاء الاستقرار في الميدان''.

وبعد هذه العبارات الواضحة من الأمين العام لا أشعر بالحاجة في هذا الوقت إلى إضافة جرف واحد ردا على أي حجج مضللة مناقضة بشأن المسألة. ولكن اسمحوا لي بالدعوة إلى الوقف الفوري لهذه الانتهاكات وإلى الاحترام الكامل للسيادة اللبنانية.

والاحتلال الإسرائيلي المستمر لمزارع شبعا يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي دعا في سنة ١٩٧٨ إسرائيل إلى ''سحب قواها فورا من كل الأرض اللبنانية''. وبينما نشيد بالتقدم الذي أحرزه رسام الخرائط الكبير الذي عين لتحديد الحد الإقليمي للمزارع، نعتقد بوجوب البدء أيضا بعملية سياسية، على أساس اقتراح حكومة بلدي في خطتها ذات النقاط السبع لوضع هذه المنطقة تحت السلطة المؤقتة للأمم المتحدة.

وخلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في الصيف الماضي، ضرب الجيش الإسرائيلي ضربا عنيفا متعمدا الجنوب اللبناني بملايين القنابل العنقودية. ويحدد التقرير السنوي لسنة ٢٠٠٦ لدائرة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام تحديدا واضحا أن أكثر من مليون قنبلة لم تنفجر وأنها بذلك أصبحت تعادل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ويمكنها بسهولة أن تودي بحياة مزيد من الضحايا. وبنهاية حزيران/يونيه الماضي وقع أكثر من ٢٣٣ مدنيا لبنانيا ضحايا القنابل العنقودية الإسرائيلية، وكان كثير منهم من الأطفال.

وقرار إسرائيل بإلقاء هذه القنابل العنقودية يشكل في المقام الأول انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي، نظرا إلى أن هذه الذخائر عشوائية بطبيعتها وقد تسبب معاناة لا لزوم لها للسكان المدنيين. وفضلا عن ذلك، رفض إسرائيل الثابت لأن تعطي للأمم المتحدة الخرائط التي تشير إلى مكان إلقائها للقنابل العنقودية انتهاك واضح آخر للقانون الإنساني الدولي، نظرا إلى أن القنابل الصغيرة الباقية التي لم تنفجر تشكل تهديدا مستمرا لسلامة وأمن السكان المدنيين اللبنانيين.

وحكومة بلدي عاقدة العزم على تطهير لبنان من قنابل إسرائيل العنقودية وعلى إنهاء المعاناة التي تسببها لأبناء بلدي في الجنوب اللبناني. وبالإضافة إلى ذلك، باسم كل رجل لبناني وامرأة لبنانية قتلته أو قتلتها قنبلة عنقودية أو بترته أو شوهته أو ألحقت إصابة به، باسم كل طفل لبناني كان يلعب خارج منزله ولم يعد أبدا، وباسم كل طفل لبناني تهدده إمكانية عدم عودته إلى المنزل، تتعهد حكومة بلدي أمامكم بأنها لن تدخر أي جهد للتوصل إلى حظر دولي على القنابل العنقودية، حتى تصبح هذه الأسلحة الأشد بشاعة من مخلفات الماضي.

وهذا التعهد ليس الخبر الطيب الوحيد الذي أرغب في طرحه أمامكم اليوم من لبنان. أود أن أطمئنكم على التصميم الثابت لحكومة بلدي ولجيشها على إنهاء مجموعة فتح الإسلام الإرهابية في مخيم نهر البارد وعلى عدم السماح لها بمواصلة تهديد استقرار بلدي. هل لي أن أسألكم أيضا أن تلاحظوا أنه في غمرة هذا القتال بادرت حكومة بلدي بتناول الحالة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين الذين تعين عليهم أن يغادروا المخيم، وأنها تأمل في أن تحقق، بمساعدة المجتمع الدولي، إعادة بناء المخيم وفي ألا تستغرق عودة سكانه وقتا طويلا.

دعوني أذكر أيضا أنه أجريت في بلدي في ٥ آب/أغسطس انتخابات فرعية في بيروت ومنطقة المتن لانتخاب عضوين في البرلمان محل عضوين قد اغتيلا. ويتمثل الخبر الطيب هنا في حقيقة أنه على الرغم من الحملة السياسية الشرسة التي صاحبت هذه الانتخابات الفرعية والسباق

بتعادل تقريبا بين المرشحين المتنافسين، جرت العملية بسلاسة ودون التبليغ عن أي عمل خطير من أعمال العنف. وفضلا عن ذلك، مثلت هذه الانتخابات الفرعية الجواب الديمقراطي عن أعمال القتل الإرهابية، وفوز مرشح المعارضة بأحد المقعدين المتنافس عليهما يشكل آخر برهان على حيوية الديمقراطية في لبنان في جزئنا من العالم ومصدرا لاعتزاز حكومة بلدي. ونأمل أيضا في أن توفر الانتخابات الرئاسية القادمة شهادة أخرى بتجذر الديمقراطية في بلدي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم على تبؤ منصب رئيس مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧، ولا يسعني إلا أن أجزل الشكر لمندوب جمهورية الصين الشعبية، السفير وانغ، ولكل أعضاء الوفد الصيني لقيادة أعمال مجلسنا بكل حنكة واقتدار خلال شهر تموز/يوليه الماضي.

وأتوجه أيضا إلى السيد مايكل ويليامز، منسق عملية السلام، الذي يشارك معنا اليوم في إحاطته الإعلامية للمرة الأخيرة وأتمنى أن يتيح له منصبه الجديد الاستمرار بجهوده الصادقة لتعزيز وتفعيل عملية السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

نجتمع اليوم مجددا للتداول في بند الحالة في الشرق الأوسط، هذا البند الذي تسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي بفرضه على جدول أعمال المجلس لعقود من الزمن عجز فيها مجلس الأمن، للأسباب المعروفة، عن إيجاد حل لإنهاء هذا الاحتلال. وبسبب هذا العجز تحول الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، مع مرور الزمن، من احتلال عسكري وضم لأراضي الغير بالقوة إلى استيطان عدواني استفزازي يقوم على فرض سياسة الأمر الواقع وإلى عدوان مستمر على مدار الساعة على الشعب الفلسطيني وعلى مواطنينا السوريين في الجولان السوري المحتل.

لقد اعتبر ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ضم أراضي الغير بالقوة أو الاستيلاء عليها جريمة مخلة بالأمن والسلم الدوليين. وأكدت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة هذا التوصيف، وجاءت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة لتتكامل مع مبادئ القانون الدولي عندما طلبت من أعضاء هيئة الأمم المتحدة جميعا الامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة.

وقد اعتمد مجلس الأمن والجمعية العامة وسائر أجهزة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى مئات القرارات التي طالبت إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية. ومع الأسف، فبعد مضي أكثر من أربعين عاما على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بما فيها القدس والجولان السوري، فإن الصورة الواضحة في الأفق ما زالت تكشف عن رفض إسرائيل للسلام وإمعانها في تصعيد العدوان واستمرار جرائم الحرب والاستيطان والقتل والإرهاب والتدمير والحصار والأسر والاحتجاز وبناء الجدار الفاصل كل ذلك جرى على مرأى ومسمع من جميع الذين يتغنون بالديمقراطية ويدعون حماية حقوق الإنسان في أماكن أخرى من العالم تكاد انتهاكات حقوق الإنسان فيها لا تعادل النزر اليسير مما تفعله إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة. وهذه السياسة الإسرائيلية التي يروق للبعض السكوت عنها والمحمية من دول فاعلة في مجلس الأمن إنما تهدف أساسا إلى الابتعاد عن إحلال السلام العادل والشامل.

لقد أعاد القادة العرب خلال قمتهم الأخيرة في الرياض إطلاق مبادرة السلام العربية التي كانت قد تبنتها قمة بيروت لعام ٢٠٠٢. وهي المبادرة التي أكدت على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي، وعلى أن هذه العملية هي عملية شاملة لا يمكن تجزئتها. إن الالتزام العربي بتحقيق السلام العادل والشامل يستوجب التزاما جديا مقابلا من جانب الحكومة الإسرائيلية ومن يساندها لتحقيق هذا السلام، بما في ذلك امتثالها لقرارات الشرعية الدولية والانسحاب من الأراضي المحتلة بموجب قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن السلام مسؤولية ''سياسية'' كبرى لا يشعر بثقلها إلا المؤمنون بها فعليا. ولا ينبغي الحديث عن السلام، هذه الكلمة النبيلة بمنطق إسرائيلي مناور وتقسيمي بنية الالتفاف على استحقاقات هذا السلام وإدخاله في متاهات تقزيم طموحات عملية السلام العادل والشامل التي يعول عليها المجتمع الدولي.

لقد تابعت سورية بألم شديد الأحداث التي شهدها قطاع غزة بين الأشقاء الفلسطينيين. وفي هذا المجال فإن سورية تؤكد ضرورة أن يتجاوز الفلسطينيون نتائج هذه التطورات الخطيرة من خلال الحوار المباشر بين الأطراف المعنية بهدف إعادة الوحدة الفلسطينية الوطنية لما فيه خدمة أهداف وقضية هذا الشعب النبيل. وتؤكد سورية أنها ستبذل كل جهد ممكن للدفع نحو تحقيق هذا الهدف.

إن المناورات العسكرية الإسرائيلية التي ما زالت تجري في الجولان السوري المحتل للمرة الثانية خلال أشهر والتي وصفها المسؤولون الإسرائيليون أنفسهم بأنها الأكبر منذ سنوات طويلة، إنما هي دليل صارخ على نهج اللامبالاة الإسرائيلي بعواقب الاستعداد لشن حروب جديدة وعواقب الاستفزاز واستمرار الاحتلال. والمفارقة التي تثير القلق هي أن هذه الإجراءات الإسرائيلية تأتي في وقت تروج إسرائيل لمقولة أنها معنية بالسلام بينما تستمر آلتها العسكرية بالتعبئة بطريقة غير مسبوقة تتعارض كليا مع إرادة عدم التصعيد والسلام.

وقد أكدت قيادة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان (الأندوف) في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بأن التوتر على الحدود السورية - الإسرائيلية قد وصل إلى أعلى درجة له منذ أعوام، مؤكدة أن إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا التوتر.

وتثير هذه التحركات العسكرية الإسرائيلية المريبة والمشبوهة في الجولان السوري المحتل القلق البالغ لا سيما عندما تترافق مع تهديدات علنية صادرة عن سياسيين إسرائيليين وعن قيادات الجيش الإسرائيلي في شأن احتمالات الحرب مع سورية. ويقترن كل ذلك مع استمرار إسرائيل بتعزيز وتسريع عملية الاستيطان الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل، التي كان آخرها قيام وزارة السياحة الإسرائيلية بمنح أراضي سورية جديدة مساحتها ٨٠ دونما في منطقة البطيحة في أقصى جنوب الجولان المحتل على ملتقى الحدود الأردنية السورية الفلسطينية من أجل بناء قرية سياحية.

ومما يؤكد نوايا إسرائيل في معاداة السلام وإعادة الأراضي المحتلة إلى أصحابها صدور تصريحات كل من نتانياهو، رئيس حزب الليكود، في كلمة له ألقاها بتاريخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ أمام مستوطني مستعمرة ''كتسرين'' التي أقيمت على أنقاض مدينة قصرين السورية، جاء فيها أن ''هضبة الجولان هي جزء لا يتجزأ من إسرائيل، وأنها رقعة الأرض الأجمل في شمال إسرائيل''، وكذلك تصريحات أولمرت رئيس وزراء إسرائيل التي زعم فيها أن الجولان جزء من إسرائيل وأنها ستبقى في أيدي الإسرائيليين طالما بقي هو رئيسا للوزراء. إن إسرائيل تثبت مجددا من

خلال هذه التصريحات غير المسؤولة أنها غير معنية بعملية السلام وأنها ماضية بانتهاج سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة بشكل يتنافى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، كما أن إسرائيل من خلال هذه التصريحات تتنكر للدعوات العربية والسورية المتكررة لتحقيق السلام مما يؤكد بشكل قاطع أن إسرائيل لا تملك الإرادة السياسية لتحقيق هذا السلام. كل ذلك يعني أنه على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير تلزم الحكومة الإسرائيلية بالقرارات الدولية والجلوس بحسن نية على طاولة المفاوضات خاصة وأن الشعب السوري لا يقبل الاستسلام، ولا يقبل الاستكانة للاحتلال، ويريد مفاوضات تعيد له كامل أراضيه المحتلة بحدود خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وتتابع بلادي عن كثب التطورات المتعلقة بالدعوة لعقد فعالية دولية حول السلام في الخريف المقبل، وترى أن أي مبادرة من هذا النوع يجب أن تكون محددة المعالم والأهداف والأسس وأن تقدم الضمانات اللازمة لتطبيق قرارات الشرعية الدولية وأن تكون مبادرة شاملة وصادقة للسلام الذي يوصل لاستعادة الأراضي العربية المحتلة كاملة. إن سياسة تمرير الوقت وتجاهل حقوق الشعوب المشروعة ما هي إلا وصفة لمزيد من الفشل في التعامل مع قضايا المنطقة وحماية لمشاريع إسرائيل التوسعية والاستيطانية.

لقد اختارت سورية السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي لها استنادا إلى مرجعيات السلام المعروفة، وهذا يعني حكما عودة الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري حتى خط الرابع من حزيران/يونيه، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، لأن استمرار الاحتلال يتناقض مع السلام وأن استمرار هذا الاحتلال يعني حكما مزيدا من الصراع والضحايا والدمار. لقد ذكر السيد الرئيس بشار الأسد مؤخرا: ”ينبغي على الإسرائيليين أن يعلموا أن السلام الحقيقي الذي يستمر، هو أكثر جدوى من كل ما عداه من أوضاع لا تدوم، وأن كلفته أقل بمئات المرات من كلفة الاحتلال والعدوان اللذين لا يمكن أن يبقيا أبدا“.

انتهى بياني، سيدي الرئيس، واسمح لي أن أعقب قليلا على ما ذكره المندوب الإسرائيلي.

إن إرهاب الدولة الإسرائيلي موثق دوليا من قبل مئات المؤسسات الدولية المختصة: مذابح وإجرام واعتقالات واحتجاز وبناء مستوطنات وجدار عنصري فوق أراض محتلة وتغيير معالم الأراضي الفلسطينية والسورية. ولن يستطيع المندوب الإسرائيلي أن يخفي شمس الحقيقة التي يعرفها الجميع بادعاءاته الملفقة.

الحقيقة التي نتحدث عنها تتمثل بوقائع أوردها السيد مايكل ويليامز في بيانه الافتتاحي، وأوردتها تقارير قيادة اليونيفيل وقيادة الأندوف، علاوة على فتاوى قانونية، صدرت عن محكمة العدل الدولية وعشرات القرارات التي صدرت عن منظمات ووكالات وهيئات الأمم المتحدة المتنوعة كالأونروا واليونسكو.

لقد طال إرهاب الدولة الإسرائيلي عناصر من اليونيفيل ومبعوثين دوليين ومنع هذا الإرهاب تنفيذ عدة قرارات لمجلسكم الموقر وللأمين العام بإرسال بعثات تحقق في الجرائم الإسرائيلية في جنين ونابلس وقانا. إرهاب الدولة الإسرائيلي يمتنع عن مدى عقود عن استقبال لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة.

السلام هو أفعال وليس أقوالا. وأفعال الحكومة الإسرائيلية بعيدة كل البعد عن أقوالها وأقوال ممثلها الدائم المتكررة أمام مجلسكم الموقر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد الصايدي (اليمن): السيد الرئيس، في البداية، اسمحوا لي باسم المجموعة العربية أن أتوجه بالتهنئة لسعادتكم على ترؤسكم مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس الجاري. ولدينا في المجموعة ثقة تامة بأن أعمال المجلس ستُكلل بالنجاح تحت إدارتكم الحكيمة والقديرة. كما أعرب باسم المجموعة العربية عن تقديرنا البالغ لسعادة الممثل الدائم للصين لتوليه رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه المنصرم بكفاءة ومقدرة عاليتين. وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى المنسق الخاص للأمم المتحدة، السيد مايكل ويليامز، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس اليوم حول الوضع الراهن في منطقتنا، وأشكره باسم المجموعة العربية على الدور البنّاء الذي اضطلع به، متمنيا له كل التوفيق في موقعه الجديد في لندن الذي نأمل أن يبقيه على صلة وثيقة بنا وبالقضية الفلسطينية.

يناقش المجلس الموقر اليوم بند ''الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين''، تلك الحالة التي تعد من أهم وأبرز القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس منذ ما يزيد على خمسة عقود. كما تعلمون أن هذه القضية بكل تعقيداها تعد لب وجوهر الصراع العربي - الإسرائيلي. وقد أثبتت الأحداث في السنوات الأخيرة صحة الاقتناع الذي تكون لدى المجتمع الدولي بأن حل هذه القضية يمثل جوهر التسوية الشاملة والعادلة لهذا الصراع.

ومنذ المناقشة الأخيرة التي عقدها المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط في الشهر الماضي، شهدت الأراضي المحتلة أعمال عنف وتصعيد خطير من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلية. ففي الوقت الذي يتذكر العالم الإسلامي ذكرى محاولة إحراق المسجد الأقصى، استمرت إسرائيل في القيام بممارسات غير مسؤولة، أبرزها القيام بأعمال هدم وإنشاء حفريات في محيط المسجد الأقصى الشريف، مما يشكل انتهاكا صارخا لحرمة المسجد، وقمديدا لبنيته الأساسية، وطمسا لمعالمه ورموزه الدينية. ونحن إذ نعرب عن إدانتنا واستنكارنا الشديدين لتلك الممارسات الإسرائيلية العدوانية على ثالث الحرمين وقبلة المسلمين الأولى، فإننا ندعو مجلس الأمن، كونه الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، إلى أن يضطلع بمسؤولياته ويتدخل بشكل فوري لحمل إسرائيل على احترام قرارات الشرعية الدولية، والتوقف عن هذه الممارسات التي تستهدف الهوية الدينية والحضارية للقدس الشريف، والتي تشكل أيضا استفزازا واستهتارا بمشاعر المسلمين، بالإضافة إلى كونها تخالف اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

وهذه الممارسات غير المسؤولة تشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن الستة عشر ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي شدد على أن جميع التدابير والترتيبات التشريعية والإدارية التي تتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلية، الرامية إلى تغيير المركز القانوني لمدينة القدس المحتلة وبنيتها الديمغرافية، هي تدابير وترتيبات لاغية وباطلة، علاوة على أنها تمثل انتهاكا واضحا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تنطبق على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشريف، إضافة إلى انتهاكها لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، التي تنص على عدم التعرض أو ارتكاب أي أعمال عدوانية ضد أماكن العبادة التي تشكل التراث الروحي للشعوب.

إن استمرار إسرائيل في أعمال الهدم والحفر في محيط المسجد الأقصى، والتوغلات العسكرية والاعتداءات المتكررة على مناطق السلطة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، واستمرار فرض الحصار الاقتصادي والتشييد غير القانوني للجدار التوسعي العنصري، وإنشاء طرق التفافية غايتها عزل القرى والبلدات الفلسطينية، وجعل عملية الاتصال والتواصل فيما بينها عملية شاقة، وبناء مستوطنات جديد والتوسع في بناء المستوطنات القائمة، تشكل جميعها ممارسات غير قانونية

وغير شرعية لانتهاكها الواضح والصريح للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وخريطة الطريق التي اعتمدها المجلس الموقر في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣).

إن هذه الممارسات، علاوة على تبعاتها وعواقبها الوخيمة على أمن واستقرار المنطقة والعالم، تقوض الجهود الدولية التي تُبذل لإحياء عملية السلام التي تقودها المجموعة الرباعية. والحل العادل والدائم والشامل للصراع العربي - الإسرائيلي، الذي تمثل القضية الفلسطينية جوهره، لن يتحقق إذا ما استمرت إسرائيل في اتخاذ تدابير أحادية الجانب بهدف فرض الأمر الواقع والتأثير على نتائج مفاوضات الحل النهائي؛ فالحل الدائم لا بد أن ينهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، ومبدأ الأرض مقابل السلام، واستحقاقات خريطة الطريق والمبادرة العربية للسلام، وبما يؤدي إلى استعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس.

وتؤكد المجموعة العربية تضامنها الكامل مع سورية، وتطالب بانسحاب إسرائيلي كامل من الجولان العربي السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، كما تعرب عن تضامنها الكامل مع لبنان، شعبا وحكومة، في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لا سيما استعادة الأراضي اللبنانية التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، بما فيها القسم الشمالي من منطقة الغجر ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا، كما تؤكد دعمها لجهود الحكومة اللبنانية لبسط سلطتها على كامل أراضيها. وتحث المجموعة العربية المجلس على القيام بمهامه وحمل إسرائيل على وقف خرقها اليومي للأجواء ولحرمة الأراضي والمياه الإقليمية اللبنانية، وإلزامها بتسليم خرائط ما خلفته من ألغام في الجنوب والمعلومات العائدة لمواقع إلقاء ملايين القنابل العنقودية التي تطال المدنيين في أمنهم وسلامتهم وأرزاقهم. كما تعتبر المجموعة العربية أنه آن الأوان لإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية الذين طال أمد احتجازهم بشكل ينافي القواعد الإنسانية والقانونية.

وفي الختام، تؤكد المجموعة العربية الاحتفاظ بحقها في إثارة مسألة تدهور الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة مجددا أمام مجلسكم الموقر، على أمل أن يقوم بحمل إسرائيل على الالتزام بقراراته ذات الصلة بلب هذا النزاع. وعلى مجلس الأمن أيضا أن يقوم بواجباته من خلال دفع إسرائيل إلى الانخراط في العملية السلمية بشكل جاد، والاستجابة للمبادرات العربية، وبخاصة مبادرة السلام التي اعتمدتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ وتم التأكيد عليها في قمة الرياض الأخيرة.

السيد سالغييرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بالإشادة بصفة خاصة بالسيد مايكل ويليامز، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وأن أعلمه بتقديرنا الكبير لأعماله الصلدة الشاملة المتفانية. ونتمنى له النجاح في عمله الجديد.

وأتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. والبلدان المرشحة تركيا، وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والارتباط، والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والجبل الأسود وصربيا، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، كلها تؤيد هذا البيان.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الملح العاجل المضي قدما بعملية موثوقة للسلام تعطي الشعب الفلسطيني دولة مستقلة وديمقراطية تتوفر لها مقومات الاستمرار، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وجيرانها الآخرين في سلم وأمن. ولا يزال تصميم أوروبا على الإسهام في حل هذا الصراع كجزء من تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط باقيا كما هو بدون تغيير.

وفي هذه اللحظة التي يتزايد فيها المبادرات الدبلوماسية والحوار، نلمس نافذة فرصة ينبغي عدم تبديدها. ويشجع الاتحاد الأوروبي بقوة الأطراف على مواصلة حوارها السياسي الذي ينبغي أن يحقق نتائج محددة، وأن يؤدي إلى مفاوضات سياسية هادفة للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع. وبالإضافة إلى اشتراك الأطراف، يكتسي استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي بأهمية حاسمة لتحريك عملية السلام إلى الأمام.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما قاطعا بالاضطلاع بدور نشط، ولا سيما في إطار المجموعة الرباعية، لوضع عملية سياسية ودبلوماسية لإتاحة الفرصة للتوصل إلى تسوية شاملة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى أساس خارطة الطريق، وعلى الأخص أهدافها ومبادئها. وتجدد ذلك الالتزام في تموز/يوليه الماضي عندما اجتمعت الأطراف الرئيسية في المجموعة الرباعية في لشبونة، بالاشتراك مع توني بلير بصفته ممثلا للمجموعة الرباعية لأول مرة. وفي ذلك السياق، رحب الاتحاد الأوروبي بخطاب الرئيس بوش في ١٦ تموز/يوليه. ونتوقع أن تشارك المجموعة الرباعية وأن تضطلع بدور نشط في التحضير للاجتماع الدولي المقترح عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضا على أهمية تجديد الحوار الذي تجريه المجموعة الرباعية مع الأطراف ومع ممثلي الجامعة العربية. ونرى أن مبادرة السلام العربية عنصر رئيسي يقصد به تعزيز السلم في المنطقة. ونتطلع إلى اجتماع آخر مثمر للمجموعة الرباعية على هامش الجمعية العامة للاستماع إلى المقترحات الأولى لممثل المجموعة الرباعية ولمواصلة النقاش حول السبيل إلى الأمام.

ويتعين أن يقابل الآفاق المفتوحة الآن في المجالات السياسية والدبلوماسية تقدم مضموني مماثل على أرض الواقع، حيث ما زالت الحالة تثير القلق الشديد.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بعميق القلق إزاء الأحداث الخطيرة الحاصلة في غزة. ونؤكد مجددا دعمنا التام للرئيس عباس ولحكومة رئيس الوزراء فياض. والمصالحة والوحدة الوطنية دعما لبرنامج السلام الذي أوضحه الرئيس عباس هما السبيل الوحيد لتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية بالوسائل السلمية والقانونية والديمقراطية. ويعارض الاتحاد الأوروبي أي تقسيم للأراضي الفلسطينية، ويؤكد استعداده للدخول في محادثات مع الأطراف الفلسطينية التي تتفق سياساتها وأعمالها مع مبادئ المجموعة الرباعية.

ونحن نتابع بخوف شديد الحالة الإنسانية المتردية في غزة. وما زلنا نقدم المساعدة الطارئة والإنسانية لسكانها. وفي هذا السياق، نحث جميع الأطراف على العمل من أجل فتح المعابر إلى غزة ومنها للتدفقات الإنسانية والتجارية، وفقا لاتفاق التنقل وإمكانية الوصول.

ويمثل وقف جميع أعمال العنف والإرهاب بين الأطراف شيئا فائق الأهمية إذا أُريد لعملية السلام أن تُكلل بالنجاح. ونكرر نداءنا لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف، وكذلك المشرّعين الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل. وبعد الاجتماعات الأخيرة، بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس، يرحب الاتحاد الأوروبي، كخطوة أولى، بالتحويل الجزئي الذي قامت به إسرائيل لعائدات الضرائب والجمارك الفلسطينية المحتجزة، ونكرر نداءنا للإفراج فورا وعلى نحو منتظم عن الأموال المتبقية والمقبلة. ونشيد أيضا بالإفراج الأولي عن السجناء، ونحث على اتخاذ المزيد من الخطوات للوفاء بالالتزامات المقدمة في تلك الاجتماعات، بما في ذلك إزالة الحواجز ونقاط التفتيش في الضفة الغربية. فمن شأن هذه الأعمال أن تدعم التقدم على المسار السياسي، وأن تساعد على إيجاد الإطار والثقة اللازمين لتحريك عملية السلام إلى الأمام.

والأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية وفيما حولها وفي بقية الضفة الغربية، والتشييد المستمر للجدار الحاجز على الأرض الفلسطينية عملان يتنافيان والقانون الدولي ويثيران بالغ القلق. وكما أعلنّا في عدة مرات، لن نعترف بأي تغييرات طرأت على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ بخلاف تلك التي اتفقت عليها الأطراف. ولقد استأنف الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدته المالية والتقنية المباشرة إلى السلطة الفلسطينية. ونحن ملتزمون بالمساعدة في بناء المؤسسات والاقتصاد في الدولة الفلسطينية المقبلة التي نرى أنها تضطلع بدور أساسي في تعجيل خطى عملية السلام. وذلك هو أيضا لب ولاية توني بلير الذي يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بتعيينه ممثلا للمجموعة الرباعية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله وحكومته المشروعة الديمقراطية. ونجدد النداء للتنفيذ التام والسريع للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وسائر القرارات الأخرى ذات الصلة، ونطلب إلى سورية والبلدان الأخرى في المنطقة الامتناع عن زعزعة استقرار البلد.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الأمن بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ويجدد التزامه بمواصلة الاضطلاع بدور نشط في القوة. وندين بقوة جميع أعمال العنف ضد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ولا سيما تلك التي تم ارتكابها في حزيران/يونيه وأودت بحياة ستة من أصحاب الخوذ الزرق من الكتيبة الإسبانية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بعميق القلق إزاء استمرار العنف في لبنان، ولا سيما في نهر البارد، ويكرر إدانته للهجمات على الشعب اللبناني والقوات المسلحة اللبنانية. ويحث الاتحاد الأوروبي كل القوى السياسية على التماس حل للجمود السياسي عن طريق الحوار ومع الاحترام التام للمؤسسات الديمقراطية في البلد. وفي ذلك السياق، نرحب أيضا بجميع المبادرات البنّاءة وجهود الوساطة التي قام بها المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ما زال هناك عدد من المتكلمين باقين على قائمتي لهذه الجلسة. ولهذا أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٣٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.